



دليل بناء القدرة على الصمود 2020

بالشراكة مع
actionaid





دليل المنظمات الأهلية الإرشادي لبناء القدرة على الصمود

إصدار: شبكة المنظمات الأهلية

استشاريو الدليل:

أ.زكريا السلوت

أ.وليد النباهين

المحتويات

2	المحتويات
5	مقدمة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
6	الاختصارات
7	المقدمة
7	الهدف من الدليل
7	من يجب أن يستخدم الدليل
8	محتويات الدليل وهيكله
8	الفصل الأول: قضية الصمود
8	الفصل الثاني: أساس قوي لبرامج بناء القدرة على الصمود
8	الفصل الثالث: نحو برامج بناء القدرة على الصمود المتكاملة
9	الفصل الأول: قضية الصمود
9	مقدمة
12	ماذا يعني بناء القدرة على الصمود؟
13	إطار عمل بناء القدرة على الصمود
13	مركز الزهرة:
18	الفصل الثاني: أساس قوي لبرامج بناء القدرة على الصمود
18	مقدمة
18	الصمود من خلال نظرية التأمل والفعل
18	دائرة التأمل والعمل (Reflection-Action Cycle)
18	كيف تعمل؟
24	الفصل الثالث: نحو برامج متكاملة لبناء القدرة على الصمود

المحتويات

24	مقدمة
25	القائمة المرجعية
27	مثال على الممارسات الجيدة
29	3.1 حقوق النساء وقيادتهن لبناء القدرة على الصمود
29	لماذا هو مهم؟
30	منهج العمل:
30	مبادئ البرامج الرئيسية لتعزيز حقوق النساء وقيادتهن
31	تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود
31	مثال على الممارسات الجيدة
34	3.2 البناء المؤسسي وتعزيز الديمقراطية
34	لماذا هو مهم؟
34	منهج العمل
35	الديمقراطية أساس البناء المؤسسي
37	مثال على الممارسات الجيدة
37	مشروع نجاحها لتمكين الشابات الرياديات الفلسطينيات في القطاع الزراعي
38	عوامل النجاح:
39	3.3 الحفاظ على الهوية الفلسطينية
39	مفهوم الهوية
40	لماذا هو مهم؟
41	منهج العمل
42	مثال على الممارسات الجيدة

المحتويات

43	عوامل النجاح:
44	3.4 إدارة الموارد الطبيعية لبناء القدرة على الصمود
45	منهج العمل
46	إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية (CBNRM)
47	الحشد والتعبئة المجتمعية لمعالجة أوجه الظلم المتعلقة بالموارد الطبيعية
48	مثال على الممارسات الجيدة
48	الحصاد المائي ولجان الحماية المجتمعية
50	3.5 الاستجابة الإنسانية والانتعاش لبناء القدرة على الصمود
50	لماذا هو مهم؟
51	الصراع/ النزاع وبناء القدرة على الصمود
51	منهج العمل
52	القيادة النسائية
53	مثال على الممارسات الجيدة
53	التدخل أثناء جائحة الكورونا لتوفير الرعاية الأولية وخدمات التغذية ٢٠
54	عوامل النجاح:
55	3.6 المساواة والحوكمة الشاملة لبناء القدرة على الصمود
55	لماذا هو مهم؟
56	منهج العمل
57	بناء القدرة على الصمود الحضري من خلال الحوكمة الخاضعة للمساءلة والشاملة
60	مثال على الممارسات الجيدة
62	قاموس المصطلحات
66	المراجع

مقدمة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

يسعدنا ويشرفنا في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) أن نضع بين أيديكم الدليل الإرشادي لبناء القدرة على الصمود تضع الشبكة هذا الدليل بين أيدي العاملين في المجال الإنساني والمهتمين من أجل الاستفادة منه في صياغة خططهم وتوجيه برامجهم بما يخفف تداعيات الكوارث والأزمات الإنسانية ويعزز صمود أبناء شعبنا .

يعتبر الدليل فرصة حقيقية للمنظمات الأهلية للعمل بشكل كبير وفاعل على تعزيز صمود المجتمعات المحلية من خلال إدماج كافة الفئات لا سيما الهشة منها وتفعيل حقوقهم في التنمية وتعزيز مواطن ومكان القوة لديهم، وإشراكهم في التصدي للكوارث والأزمات المختلفة .

لقد تم توطئ هذا الدليل الإرشادي ليتناسب مع السياق الفلسطيني وذلك من خلال شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وبالشراكة مع أكشن أيد فلسطين وتمويل من الحكومة الدنماركية ، حيث تم إعداد هذا الدليل الإرشادي مسبقا بتفويض من منظمة أكشن أيد العالمية في سبتمبر 2016 .

وتوجه بالشكر لكافة أعضاء شبكة المنظمات الأهلية والقطاعات المختلفة ضمن إطار الشبكة بالجهد الكبير الذي بذلوه في توفير المعلومات لأغراض توطئ الدليل وإيجاد مفهوم وطني متفق عليه لبناء الصمود، كما نشكر بوجه خاص المنظمات التي فتحت لنا أبوابها وشاركت معنا بمعلوماتها لاستخلاص نماذج لممارسات جيدة في مختلف مناحي العمل المجتمعي .

وفي الختام نود أن نتقدم بالشكر للفريق الاستشاري أ. زكريا السلوت ، أ. وليد النباهين على الجهد المبذول في توطئ هذا الدليل .

شبكة المنظمات الأهلية

2020

الاختصار	المصطلح	المسمى
CBDRR	Community based disaster risk reduction	الحد من مخاطر الكوارث المجتمعية
CBNRM	Community-based natural resource management	الإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية
CRSA	Climate resilient sustainable agriculture	الزراعة المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ
DRR	Disaster risk reduction	الحد من مخاطر الكوارث
HRBA	Human Rights-Based Approach	النهج القائم على حقوق الإنسان
LRP	Local Rights Programme	برنامج الحقوق المحلية
NRM	Natural resource management	إدارة الموارد الطبيعية
PNGO	Palestinian Non -Governmental Organizations Network	شبكة المنظمات الأهلية
SIDA	Swedish International Development Cooperation Agency	الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي
WRI	Women's Resilience Index	مؤشر قدرة النساء على الصمود

الهدف من الدليل

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى تعزيز عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية في بناء القدرة على الصمود لدى الفئات والمجتمعات التي تقدم الخدمات لها، وذلك إيماناً بأن هذا هو السبيل الأفضل لخلق تغيير فعلي وإحداث أثر جذريّ قابل للاستدامة. يوفر الدليل الإرشادي إطار عمل منهجي يمكن تطبيقه في التدخلات المجتمعية المختلفة، كما يمكن الاستدلال بمبادئ التطبيق والإرشادات العامة الواردة فيه لتعزيز منهجية بناء الصمود. إضافة لذلك، فقد تم إدراج مجموعة من الممارسات الجيدة التي قامت بها عدد من المنظمات الأهلية المحلية في قطاعات عملها المختلفة كأمثلة على كيفية تحقيق وبناء الصمود ضمن التدخلات التي تقوم بها.

لقد تم تطوير الدليل الإرشادي بالأصل من خلال منظمة أكشن أيد حول العالم، إلا أنه تم توطينه بعد مراجعته وتعديله ليتناسب ويتواءم مع السياق المحلي الفلسطيني ويكون أكثر قابلية للتطبيق من قبل المنظمات الأهلية الفلسطينية. تجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل يعتمد على النهج المبني على حقوق الإنسان والذي يعدّ الركيزة الأساسية للعمل في التدخلات الإنسانية وهو المنهج الرئيس الذي تعتمد عليه شبكة المنظمات الأهلية وأعضاؤها.

من يجب أن يستخدم الدليل

يعد هذا الدليل مرجعاً ومرشداً لجميع موظفي المنظمات الأهلية والدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع والمنظمات الأخرى التي تعنى بمفاهيم تعزيز الصمود إضافة إلى أنه يمكن استخدامه من قبل الجهات المحلية والوطنية المختلفة. فهو أيضاً مورد مفيد لجميع موظفي وشركاء شبكة المنظمات الأهلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع والمنظمات الأخرى ذات التفكير المماثل، وكذلك المؤسسات الحكومية.

محتويات الدليل وهيكله

ينقسم الدليل إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الفصل الأول: قضية الصمود

يشرح الأساس المنطقي لاستخدام عدسة الصمود من خلال البرامج والمشاريع، ويُفصّل إطار عمل بناء القدرة على الصمود.

الفصل الثاني: أساس قوي لبرامج بناء القدرة على الصمود

يقدم معلومات حول كيفية تحليل مجالات البرامج المختلفة باستخدام منهجية تأمل - فعل "Reflection-Action"

الفصل الثالث: نحو برامج بناء القدرة على الصمود المتكاملة

يوفر إرشادات وأدوات وموارد حول كيفية تطبيق التفكير في الصمود وممارسته في مجالات البرامج المختلفة لتحقيق برامج متكاملة في بناء القدرة على الصمود.

على مدار أكثر من 70 عاماً عانى الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي الذي سعي جاهداً لفضّ الارتباط بين الفلسطينيين وأرضهم، واستخدم في ذلك أعتى الوسائل التي لم تتوقف عند التهجير و التجويع بل امتدت لاستخدام القوة المفرطة والحصار الخانق المتواصل. الفلسطينيون من جهتهم عانوا من العنف المركب والمضاعف عند حدوث الانقسام عام 2007 وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة لتبدأ رحلة جديدة من المعاناة.

ممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير الإنسانية، ألقت بظلالها السلبية على مجالات الحياة كافة في قطاع غزة، نتيجة الانتهاكات المباشرة كالهجمات الجوية والبرية والبحرية ضد السكان وممتلكاتهم وما خلفته من دمار بالغ في ممتلكات المواطنين، والمصانع والمتاجر، والبنى التحتية، عدا عن الخسائر البشرية التي خلفتها من القتلى والجرحى. وعزلت القطاع عن محيطه، في الوقت نفسه واصلت حصارها الخانق الذي فرضته على قطاع غزة منذ العام 2006 ووضعت العراقيين أمام تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع. وأفضت هذه الممارسات إلى نتائج كارثية على مجمل الحقوق، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع مثل الفقراء والمرضى في دائرة خطر حقيقي، فيما دخلت شرائح جديدة في المجتمع ضمن الفئات المعوزة

شهد قطاع غزة مؤخراً تدهوراً كبيراً للعديد من الأسباب أبرزها الحصار الإسرائيلي ومواصلة الهجمات الجوية والبرية والبحرية، واستخدام القوة المفرطة والمميته، وفرض المناطق الأمنية المشددة العازلة. وترافق ذلك مع غياب العدالة، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير مصيرهم.

عدسة الصمود

تعتبر البرامج المتكاملة هي المفتاح للمساعدة في بناء صمود المجتمعات. ومن خلال تطبيق ما يسمى "عدسة الصمود" على جميع البرامج يمكن تحديد كل من المخاطر ومواطن الضعف الموجودة والجديدة، وكيفية بناء القدرة على الصمود بالفعل، وكيف يمكن تعزيز الجهود وتركيزها لتطوير إستراتيجية متماسكة لدعم الفئات المهمشة والمجتمعات المتضررة بشكل أفضل.

على المستوى الداخلي، تعرض قطاع غزة إلى مجموعة من الإجراءات التي فرضتها السلطة الوطنية الفلسطينية التي أدت إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية، وتمثلت في خفض النفقات والحسومات التي طالت رواتب الموظفين في القطاع العام، وإحالة الآلاف منهم إلى التقاعد المبكر، وتخفيض نفقات الكهرباء، وتقليص المخصصات من الأدوية والمستلزمات الطبية، وأعداد التحويلات الطبية للمرضى. وبات اهتمام سكان القطاع ينصب على توفير الاحتياجات الأساسية، بعدما تفاقمت وبشكل حاد الأزمات وظلت جملة واسعة من الحقوق والخدمات كالحق في المأوى المناسب، والحق في العمل، والحق في الصحة والتعليم والوصول للمياه الصالحة، أمانى بعيدة المنال لآلاف المواطنين، فتراجعت الأنشطة الاقتصادية وطالت بتأثيراتها الأوضاع الاجتماعية التي أصبحت أكثر قسوة. إضافة إلى استفحال مشكلة البطالة، وازدياد أعداد الأسر التي أصبحت تحت خط الفقر والفقر المدقع، والتي ضعفت قدرتها على التكيف ومواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية. كما أن الحصار والقيود المرتبطة به تفرض صعوبات كبيرة على السكان المحليين وتتم معاقبتهم على أفعال لم يرتكبوها. لقد تركت سنوات من الصراع والحصار 80 في المائة من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية في حين أن استمرار الانقسامات الفلسطينية الداخلية أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتقديم الخدمات على الأرض. كما دمر الاقتصاد وقدرته على خلق فرص العمل، وهو ما أدى إلى إفقار وتدمير مجتمع يتمتع بمهارات عالية وتعليم جيد. حيث بلغ متوسط معدل البطالة أكثر من 50 في المائة - وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم. فيما لا يزال الوصول إلى المياه النظيفة غير متوفرة لـ 95 في المائة من السكان، بينما أثر نقص الطاقة/الكهرباء المستمر تأثيراً شديداً على توفر الخدمات الأساسية، لا سيما خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي، ولا يزال يتسبب في تقويض اقتصاد غزة الهش، خصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة.

يقدم بناء القدرة على الصمود استجابة للتحديات المعقدة المتزايدة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني ومنظماته وهيئاته المختلفة وبأخذ نظرة شمولية، فبناء القدرة على الصمود لا ينظر فقط إلى الكوارث والنزاعات على أنها تهديدات لحقوق الإنسان والتنمية، بل يوسع التركيز ليشمل الصدمات والضغوط والتهديدات الأخرى مثل: تدهور الموارد الطبيعية، والأوبئة، والقمع السياسي، والأزمات الاقتصادية. وك مفهوم، يشجع بناء القدرة على الصمود على تحليل القضايا عن كثب، ويعزز اتباع نهج متكامل للتعامل معها بما في ذلك، النهج التقليدية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وأكثر من ذلك. فبالنسبة للفلسطينيين يعتبر الوصول إلى الأراضي الزراعية المتاخمة للحدود مع الاحتلال والحفاظ على الهوية الفلسطينية وتوريث قيم البقاء والنضال من أجل الحقوق أحد أبرز معالم الصمود.

لقد أصبح التفكير في بناء القدرة على الصمود مقترناً بمبادئ "التحول" على نحو متزايد، ما يؤكد على أهمية علاقات القوة بين السكان المحليين والاحتلال من جهة، وبين الرجال والنساء، والأغنياء والفقراء، والشباب والشيوخ من جهة أخرى، ومن خلال دعم الأشخاص الذين يعيشون في فقر وإقصاء، كأن نبني القوة من الأسفل للأعلى، وبالتالي نتحدى الوضع الراهن المتعلق بالمجموعات المهيمنة والمسيطرة.

يهدف نهجنا في بناء القدرة على الصمود إلى إحداث تغيير جذري في هياكل القوة غير المتكافئة وغير المتساوية التي تبقي الناس عرضة للصدمات والضغوط بسبب حالتها الاحتلال والانقسام.

ومن الضروري ألا يكون بناء القدرة على الصمود مجرد جزء من برامج ومشاريع منظمة بعينها، بل منهجاً عالمياً لجميع المنظمات المجتمعية الفاعلة وأن يمتد ليشمل أيضاً مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان (HRBA) وأركانه الرئيسية الثلاثة وهي التمكين والتضامن والحملات.

المبادئ الأساسية الثمانية للنهج القائم على حقوق الإنسان

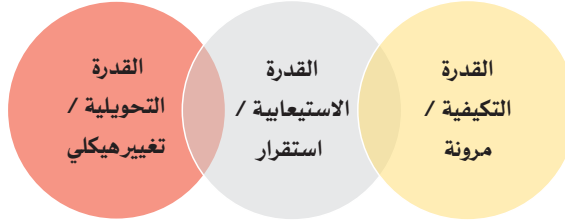
1. نضع الأشخاص الذين يعيشون في فقر أولاً ونمكنهم بفعالية كناشطين في مجال الحقوق.
2. نحلل ونواجه القوة غير المتكافئة.
3. نعزز حقوق النساء
4. نعمل في شراكة.
5. نحن مسؤولون وشفافون.
6. نراقب ونقيم بصرامة لندلل على تأثيرنا وتنازل بشكل ناقد وتتعلم لتحسين عملنا.
7. نضمن وجود الروابط عبر المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقير.
8. نحن مبتكرون وموجهون نحو إيجاد الحلول ونشجع البدائل ذات المصداقية.

عند دمج مع النهج القائم على حقوق الإنسان، يوفر إطار بناء القدرة على الصمود بديلاً للنموذج التقليدي للتنمية الإنسانية من خلال العمل على تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على التعرف على هياكل القوة التي تساعدهم على تحدي نقاط الضعف لديهم وتحويلها إلى نقاط قوة. وهذا يعني أنه من الممكن تحسين القدرة على تحمل المخاطر والصدمات والتهديدات التي يتعرض لها المجتمع بشكل عام والفئات الهشة بشكل خاص.

ماذا يعني بناء القدرة على الصمود؟

المفهوم:

"مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي يستحدثها المجتمع المحلي، من أجل مواجهة الأزمات والكوارث والأوبئة، من خلال شبكة علاقات واسعة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، معتمدة على إدماج كافة الشرائح المجتمعية لا سيما الهشة منها وتعزيز حقوقها وتفعيل دورها من أجل التسريع في عمليات الاستيعاب والتكيف والتعافي من الأزمات والضغوطات" التعريف الموطن لبناء القدرة على الصمود"



جميع القدرات الثلاث حاسمة ومتداخلة وتغذي وتعزز بعضها البعض

القدرة الاستيعابية هي القدرة على منع آثار الأحداث السلبية أو الاستعداد لها أو تخفيفها، وذلك من خلال آليات التكيف التي تركز على الهياكل والوظائف الأساسية الجوهرية. وتشمل أمثلة القدرة الإستيعابية على البيع المبكر للماشية خلال فترات الجفاف، أو بناء حواجز لمنع وصول مياه الفيضانات إلى المنازل أو الأراضي الزراعية، أو تجهيز المدارس بطفايات الحريق.

القدرة التكيفية هي الخطوة التي تلي القدرة الاستيعابية، والتي تؤدي إلى تغيير على المدى الطويل. وتشمل أمثلة القدرة التكيفية: تنوع سبل العيش، أو اعتماد تقنيات الزراعة المقاومة للفيضانات، أو تدريب الوجيهاء في المجتمعات المحلية والسلطات المحلية على حل التوترات والصراع داخل المجتمعات فيما بينهم والتي تتعلق بالحصول على المياه أو الأراضي، أو تكييف المناهج للمهنيين الصحيين لتدريبهم على كيفية التعامل مع تفشي الأوبئة والأمراض المختلفة.

ويكون هناك حاجة للقدرة التحويلية عندما يتجاوز التغيير المطلوب قدرات الناس الاستيعابية والتكيفية، وعندما يكون هناك إدراك بأن الهياكل البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تجعل الناس محاصرين في حلقة مفرغة من الفقر والكوارث وتجعل النظام الحالي مهدداً وغير مستقر. وتكون القدرة التحويلية مطلوبة عند وجوب إحداث التغيير التحويلي. وتدفع القدرة التحويلية إلى إصلاحات مؤسسية، وتغييرات ثقافية، وتحولات سلوكية من خلال التشكيك وطرح الأسئلة حول القيم والافتراضات، وامتلاك القدرة على معالجة المعتقدات والقوالب النمطية الثابتة. ويتعلق هذا الأمر بشكل أساسي بتحدي الوضع الراهن من خلال معالجة علاقات القوة. ومن أمثلة القدرة التحويلية: تغيير القوانين والتشريعات القائمة مثل إقرار حصص للنساء في هيئات صنع القرار، أو اعتماد سياسات الحفاظ على البيئة مثل التحول لاستخدام الطاقة النظيفة.

يجمع تعريف بناء القدرة على الصمود بين ثلاثة عناصر: القدرات الاستيعابية والقدرات التكيفية والقدرات التحويلية.

إطار عمل بناء القدرة على الصمود

يساعد إطار عمل بناء القدرة على الصمود في تصميم البرامج التي تبني قدرات المجتمعات، وهو يركز بقوة على النهج القائم على حقوق الإنسان من خلال تحديد "القوة العادلة والمتساوية" كهدف شامل للعمل في بناء القدرة على الصمود. وهو يشمل العناصر المختلفة لبناء القدرة على الصمود التي تعد مجالات عمل حاسمة في معالجة المخاطر ومواطن ضعف المجتمعات المعرضة لخطر الكوارث والنزاعات وتغير المناخ والتهديدات الأخرى. وقد تم تطويره للمساعدة في فهم نقاط ضعف المجتمعات تجاه المخاطر المختلفة، والفرص التي يمكن استغلالها منها.

ويشتمل إطار بناء القدرة على الصمود على العناصر الممثلة أدناه:

مركز الزهرة:

في وسط الزهرة نرى "قوة/ سلطة عادلة ومتساوية"، وهذا يصور الهدف الشامل في بناء القدرة على الصمود. لن تتمكن الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة من التمتع بالصمود بشكل كامل (أو تزدهر) إلا عندما تتم معالجة اختلالات القوة التي تجعل الأفراد ضعفاء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إجراء تقييم وتحليل شامل للمخاطر ونقاط الضعف (إناء الزهرة).
- تمركز العمل حول أربع مجالات رئيسية للتدخلات (بتلات الزهرة).
- استخدام خمسة مبادئ رئيسية لتوجيه هذا العمل (النحل).





من أجل بناء صمود المجتمع، يلزم إجراء تقييم وتحليل شاملين للمخاطر ونقاط الضعف. ويتم تصوير هذا من خلال الإناء الذي يحمل الزهرة أو يدعمها. وهذا يعني النظر في جميع تلك المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على سياق معين، سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.



ومن المهم فهم هذه المخاطر من منظور الفرد والمجتمع، وكذلك من خلال تحليل النوع الاجتماعي، بحيث يتم تحديد نقاط الضعف وأسبابها الكامنة. علاوة على ذلك، إذا تم فهم الضعف على أنه نقص في القوة للحد من مخاطر وقوع كارثة أو نشوء نزاع عنيف، فإن جوهر تحليلات الضعف والعمليات التشاركية يتعلق بتمكين الأفراد من خلال عملية التوعية التي تؤدي إلى اتخاذ إجراءات تقود إلى إحداث التغيير التحولي.

تشير بتلات الزهور إلى المجالات الرئيسية للتدخلات / الإجراءات المطلوبة لتحقيق قوة عادلة ومتساوية للجميع، وبالتالي تعزيز الصمود، ويمكن قراءة البتلات الأربعة على الشكل التالي:

1. إعمال حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الأساسية:

لا يمكن أن يتم بناء القدرة على الصمود في غياب تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان للجميع، حيث لا يمكن الحد من الضعف والهشاشة دون ضمان فهم مسبباتها الأساسية والقضاء عليها. ولذلك يجب أن تتحرك المبادرات التي تبني القدرة على الصمود بفاعلية نحو إعمال حقوق الإنسان لأشد الناس ضعفاً وتهميشاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهناك بعض حقوق الإنسان ذات أهمية خاصة لبناء القدرة على الصمود وهي:

- الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، بما في ذلك السلامة الجسدية مثل: التحرر من العنف
- الحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك الحد الأدنى للحماية الاجتماعية
- الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق، والسكن الآمن، والمدارس، والغذاء، والماء، وسبل العيش، والبيئة المستدامة.

2. اكتساب الوعي والمعرفة والمهارات

إن تعزيز المعرفة والتفكير والتعلم وتطوير المهارات هي خطوات تقدمية نحو الصمود التحولي، مما يستلزم أن يصبح الأفراد والمجتمعات على دراية بـ "القوة الداخلية" لتحدي طرق التفكير والافتراضات والتحيزات الموروثة، بالإضافة إلى الاعتراف بهياكل السلطة والتفاوض عليها. ويعتمد بناء القدرة على الصمود على الابتكار، الأمر الذي يتطلب أن تشمل مبادرات الصمود أنشطة مثل: التعلم المشترك والتعلم من الآخرين والشركاء، وتبادل المعرفة ونقل المهارات التي تسمح باستنباط أفكار جديدة. إن

الاستفادة من المعرفة والممارسات المحلية، والجمع بين ذلك والمعرفة العلمية الحديثة يساعد أيضاً على إعداد وإنتاج حلول دائمة وقابلة للتطور باستمرار. ومن المهم أيضاً تشجيع التجارب، وأن يكون هناك اعتراف بأنه على الرغم من أن المبادرات قد لا تنجح إلا أنها فرص يمكن التعلم منها، حيث يمكن أن يعزز ذلك العمل في المستقبل.

3. تطوير العمل الجماعي والشراكة

يتم بناء القدرة على الصمود بطريقة أكثر فاعلية من خلال المبادرات التي تنشئ وتقوي المؤسسات المجتمعية، والتي تبني العمل الجماعي والشراكات عبر وبين المستويات المحلية والمقاطعات والمستويات الوطنية والإقليمية و / أو الدولية. كما ويتعلق الأمر بتنظيم وحشد وتعبئة مجموعة من الناس للعمل معاً من أجل تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي طويل المدى وعميق الجذور، مثل تحالفات انهاء العنف ضد النساء، وتعزيز المساواة المجتمعية أو حركة المقاطعة العالمية BDS كتحالف مع منظمات وأفراد خارج حدود الوطن.

4. تعزيز المؤسسات والتأثير على السياسة

ومن أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء تعرض الأفراد للصدمات والضغط، يجب تغيير سياسات وممارسات كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إلى الأفضل. ويتطلب هذا الأمر من الأفراد والمجموعات المجتمعية أو شبكات المجتمع المدني ممارسة السلطة لإحداث تغيير عميق الجذور وطويل الأمد من خلال الإعراب عن المطالب لاتخاذ إجراءات ملموسة، وتعزيز هيكل الحوكمة، وزيادة مساءلة المؤسسات الحكومية والأهلية وشبه الحكومية لمعالجة نقاط ضعف الأفراد في التصدي لها سيما في ظل جملة المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون بسبب كل من الاحتلال والانقسام إلى جانب الفساد.

هناك خمسة مبادئ شاملة والتي تمثل تلاحق المجالات الرئيسية للتدخلات والأنشطة لدعم بناء القدرة على الصمود.

1. تحقيق الاستدامة البيئية

يجب أن تقرر مبادرات بناء القدرة على الصمود بأن النظم البشرية والنظم البيئية شديدة الترابط. على سبيل المثال، في حين أنه قد يكون من المنطقي بناء السدود والحواجز لحماية المجتمعات من الفيضانات على المدى القصير، فإذا لم يتم بناؤها مع مراعاة دقيقة للأنظمة البيئية فإنها يمكن أن تؤثر على مستجمعات المياه، وتدمر المخازن البيئية (مثل: التأثير على خزانات المياه الجوفية والنظام البيئي في وادي غزة). كل هذه الأمور يمكن أن تعزز بدورها الضعف والهشاشة في المستقبل، وتخلق فرصاً للتعرض لمجموعة من



تحقيق الاستدامة
البيئية

المخاطر الجديدة. فمن خلال تطبيق أشكال الزراعة المسدامة بيئياً مع الاستخدام الفعال للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى ومستويات صفرية أو منخفضة من المدخلات الاصطناعية مثلاً، فمن المرجح أن تواجه المجتمعات مشاكل أقل من حيث التلوث والحفاظ على التربة.



تعزيز التنوع
والمرونة

2. تعزيز التنوع والمرونة

يجب أن تضمن المبادرات التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود أن المجتمعات والأنظمة لديها مجموعة من الخيارات للحد من الآثار السلبية للصددمات والضغوط، أو للاستفادة من الظروف الجديدة. وهذا يعني بشكل أساسي أن الأفراد والأسر والمجتمعات أو الأنظمة (الخدمات، والمؤسسات، والأنظمة البيئية وما إلى ذلك) قادرون على أن يكونوا مرنين ويمكن أن يغيروا طريقة عملهم أو وظائفهم استجابةً للتحولات الحادثة في المجتمع.



العمل عبر
مستويات مختلفة

3. العمل عبر مستويات مختلفة

يعدّ ضمان عمل مبادرات بناء القدرة على الصمود عبر مستويات مختلفة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح. ويجب أن تبدأ الأنشطة من المستويات الفردية والمحلية حتى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أن هناك إجماع واسع على أن معالجة المخاطر والحد من الضعف والهشاشة يتطلب تدخلات ليست فقط على المستوى المحلي ولكن أيضاً على مستويات أعلى من الحكم، حيث إن السلطة لإحداث التغيير عادة ما تكون موزعة، ففي الوقت الذي يكون مطلوب من السكان المحليين الصمود في أراضيهم ومواجهة إجراءات الاحتلال المتنوعة، يتوجب أيضاً على الحكومات دعم السكان على كافة المستويات سيما في المناطق الحدودية.



أنظمة مترابطة
وبرامج متكاملة

4. أنظمة مترابطة وبرامج متكاملة

تتطلب عملية بناء القدرة على الصمود نهجاً متكاملًا، وتفكيراً شمولياً حول الصدمات والضغوط وسبل العيش والعموض الذي يشوب المستقبل. وسيكشف هذا النوع من التحليل الأسباب الكامنة وراء المخاطر والضعف والهشاشة، ويؤكد أن مبادرات بناء القدرة على الصمود تحتاج إلى التعامل والعمل مع الأنظمة والقطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المختلفة بشكل جمعي بحيث يعالج البناء على عدة مستويات في نفس الوقت.



الأخذ بعين الاعتبار
التوجه المستقبلي
طويل الأمد

تحتاج المبادرات التي تهدف إلى بناء القدرة على الصمود إلى الاستثمار في العلاقات طويلة الأمد مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك التعاون مع المجتمعات على المدى الطويل من أجل أن تكون مستدامة. ويجب أن تكون هذه المبادرات مرنة بحيث يمكن تنفيذ الإجراءات المرتبطة وفقاً لظهور التأثيرات والمخاطر والأخطار والاضطرابات الجديدة. ويعد هذا مهماً عند التخطيط لتغيرات المناخ والكوارث غير المعروفة أو غير المؤكدة، وكذلك العنف والأوبئة غير المتوقعة. لذلك تحتاج مبادرات بناء القدرة على الصمود إلى النظر في مقاييس زمنية مختلفة، مع مراعاة الاحتياجات الحالية وطويلة الأمد والمستقبلية.

النقاط العملية / الإجرائية التي يمكن أن تقوم بها المنظمة لتعزيز أنشطتها وعملها المتعلق ببناء القدرة على الصمود

- إن جدول أعمال بناء القدرة على الصمود لا يعني أن المنظمة بحاجة إلى تغيير برامجها بشكل كبير. إنما يتعلق الأمر أكثر بتطبيق "عدسة الصمود" على برنامجها المتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان، وربطه بمشروعات الحد من مخاطر الكوارث والزراعة المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ، وبرامج الإنعاش الإنسانية "تثبيت القدرة على الصمود" حيث تسمح السياقات المحلية باستكشاف طرق لبناء قدرة المجتمعات المتأثرة بالنزاع، ومواصلة تطوير مشاريع الصمود للعمل مع المجتمعات والمجموعات الأكثر تعرضاً لخطر الصدمات والضغط الشديدة. وعند التخطيط للأنشطة، يجب على المنظمات الأهلية مراعاة التالي:
- زيادة وعي الموظفين والشركاء حول كيف يبدو بناء القدرة على الصمود وكيفية تقييم برامج النهج القائم على حقوق الإنسان للتأكد من أنها تقدم أفضل النتائج نحو بناء قدرة الأفراد على الصمود.
- مساعدة الموظفين والشركاء على تطوير المهارات التي يحتاجونها لإجراء وتنفيذ تقييمات شاملة للمخاطر المتعددة ومواطن الضعف، وتصميم البرامج التي تبني القدرة التحويلية للمجتمعات.
- تطوير برامج الصمود الرئيسية التي تتضمن مجموعة من المشاريع التي تعمل معاً لتحقيق هدف الصمود الأوسع. كما وتشتمل على المشاريع والبرامج التي تجمع بين الأنشطة لبناء القدرات الاستيعابية والتكيفية والتحويلية للمجتمعات، وإثبات التأثير من خلال تجربة طرق جديدة لقياس الصمود.
- ضمان مساهمة برامج الإنعاش الإنساني في قدرة المجتمعات على الصمود للمساعدة في الحد من آثار الصدمات والضغط المستقبلية، ودعم المجتمعات لتحقيق الازدهار.
- تسهيل إجراءات الحماية التي يقودها المجتمع والتي تتناول سلامة وأمن وحقوق المتضررين من الأزمات. ودعم قيادة النساء لمعالجة الفجوات بين الجنسين في هذه العملية، والتأكد من أن المجتمعات المحلية نفسها تحدد وتعالج قضايا الحماية.

أساس قوي لبرامج بناء القدرة على الصمود

مقدمة

يتطلب بناء القدرة على الصمود في البرامج والتدخلات فهم السياق أولاً. وهذا لا يعني فهم المخاطر والصدمات والضغوط والتحديات المختلفة في أي سياق معين فقط، بل أيضاً نقاط ضعف وقدرات الأشخاص الذين سوف يتم دعمهم مسبقاً، والأسباب الكامنة وراء الفقر وعدم المساواة والظلم. ويمكن القيام بذلك من خلال تقييم وتحليل شامل للمخاطر المتعددة ومواطن الضعف. إن منهجية التأمل والفعل (Reflection-Action) هي المفتاح في هذا.

الصمود من خلال نظرية التأمل والفعل

إن التأمل والفعل Reflection-Action هي منهجية تشاركية. حيث أنه في إطار هذه المنهجية يصبح من السهل إجراء تحليل شامل - من قبل الأشخاص الذين في حالة احتياج - لعلاقات القوة، والحقوق، وحقوق الفئات المختلفة، ونقاط الضعف، والجهات الفاعلة، والمؤسسات، والمخاطر. وتبدأ العملية بتحليل الأشخاص لسياقهم الخاص، وتتوسع لتقديم صورة كاملة للقضايا (من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني والدولي) التي تؤثر على السياق العام الذي يعيش فيه الأفراد. إن تأمل الوضع هو حجر الأساس في عملية بناء الأفراد، بدءاً من الوعي الأساسي بواقعهم الاجتماعي من خلال التأمل والعمل. فهو يساعد على التنفيذ والتطبيق الناجح للنهج القائم على حقوق الإنسان، وهو أساس لبناء الصمود لأنه يعزز وعي الناس بالروابط بين الفقر والحقوق والسلطة وعدم المساواة والضعف.

دائرة التأمل والعمل (Reflection-Action Cycle)

كيف تعمل؟

إن "دوائر" التأمل والعمل هي مجموعات صغيرة يتم حشدها وتعبئتها حول القضايا الرئيسية. وعلى المستوى المحلي، يتم إنشاؤها لإشراك الأشخاص الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمع. قد تكون الدائرة مجموعة جديدة تماماً أو مجموعة حالية. وقد يتم إنشاء دوائر منفصلة لمجموعات مختلفة (على سبيل المثال: النساء، أو الأطفال، أو صغار المزارعين).

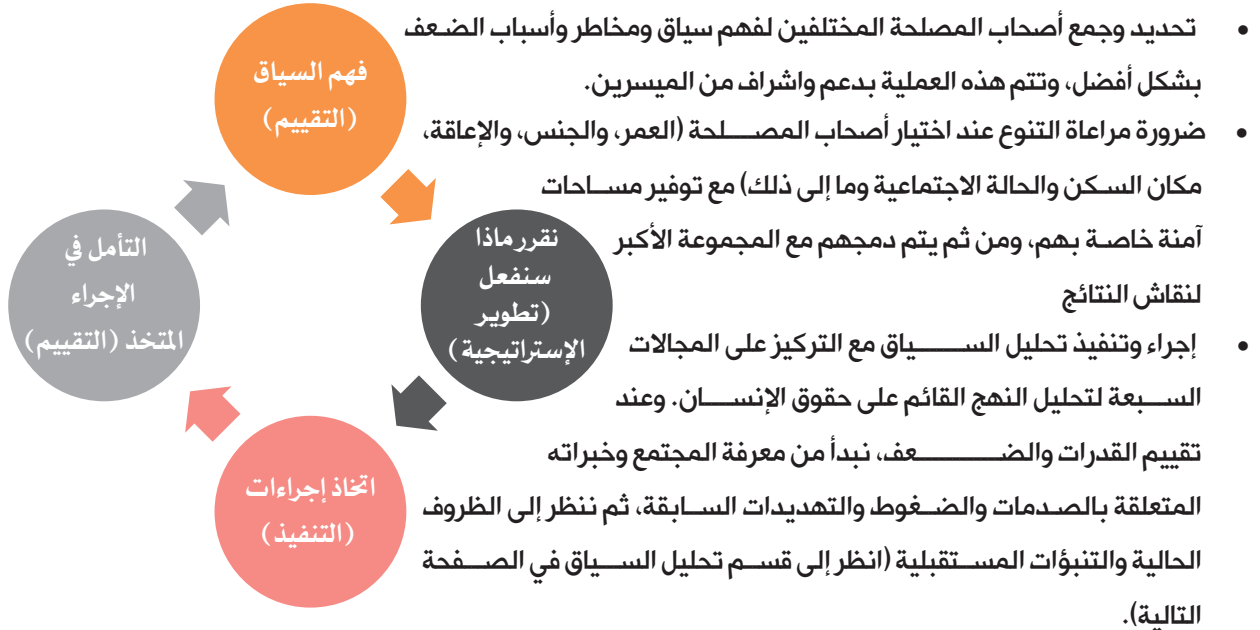
إن احترام معرفة الأفراد وتجربتهم هو أساس قوي للتعلم، والبناء على ما يعرفونه بدلاً من التركيز على ما لا يعرفونه.

وغالباً ما تركز الدوائر على قضية محددة مثل: الحقوق أو التعليم. وبدعم من ميسرٍ محلي ماهر، يستخدم أعضاء الدائرة مجموعة متنوعة من الأدوات التشاورية لتحليل أوضاعهم، وتحديد انتهاكات الحقوق، وبناء معارفهم ومهاراتهم، والعمل معاً لإحداث التغيير. وفي هذه المرحلة الأولية، يجتمع أعضاء الدائرة بشكل منتظم، غالباً أكثر من مرتين في الأسبوع على مدى سنتين إلى ثلاث سنوات. ويكون هناك تركيز على التمكين وبناء القدرات خلال هذه الفترة.

وبعد فترة الدائرة الأولية، قد تستمر المنظمة في دعم الدائرة بطريقة أقل كثافة على مدى سنوات. كما وقد يقرر أعضاء الدائرة إنشاء منظمة مجتمعية أو تجمع أشخاص من أجل مواصلة عملهم معاً. وستقوم المنظمة بدعمهم في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة سيكون هناك تركيز متزايد حول محو الأمية والتضامن والحشد والمناصرة حيث يبدأ الأعضاء في المطالبة بحقوقهم. في التأمل والعمل نهدف إلى بناء دورة من التأمل والتفكير والعمل. ثم نشجع على التفكير والتأمل في هذا العمل، والتحليل الجديد والإجراءات الجديدة. إن التأمل وحده يمكن أن يصبح متساهلاً وغير هادف. وبالمثل، يصبح العمل المعزول من التفكير نشاطاً نقياً ويفقد اتجاهه بسرعة.

وعلى المستوى المحلي، قد تبدو دائرة التأمل والعمل كما يلي:

1. فهم السياق



2. تحديد القضايا الرئيسية وتحديد أولوياتها

- تحديد القضايا الرئيسية وتحديد أولوياتها للقيام بالمزيد من التحليل والعمل (الأداة المقترحة: الترتيب الزوجي pairwise ranking وهي أداة يمكن من خلالها الاتفاق على ترتيب الأولويات من خلال العمل عبر أزواج ثنائية للوصول إلى قائمة الأولويات).
- فهم المشكلة (المخاطر والآثار والأسباب) بمزيد من التفصيل (الأدوات المقترحة: شجرة المشكلة وهي أداة لتحديد المشكلات وأسبابها ونتائجها من خلال تمثيلها على شكل شجرة لها جذور -أسباب- وأغصان -نتائج).
- تحديد التغيير (التغييرات) التي يريد أصحاب المصلحة رؤيتها والحصول عليها (الأداة المقترحة: الخريطة المستقبلية المثالية وهي أداة تشاركية للتخطيط المستقبلي وتحديد الأهداف والتحديات وطرق العمل).

3. صياغة خطة واتخاذ إجراءات

- تحديد كيفية إحداث التغيير (الأدوات المقترحة: المسار الحرج -طريقة للتخطيط من خلال سرد العمليات المرتبطة وتحديد أقصر وقت للتنفيذ-، وخريطة الأحلام وهي أداة للتخطيط الفردي أو الجمعي يتم فيها تحديد الأحلام أو الأهداف المرجو تحقيقها مع إطار زمني معين لتوقع تحقيقها).
- اتخاذ قرار بشأن الإجراء (الإجراءات) المستقبلية التي يمكن اتخاذها، ووضع خطة عمل. وكحد أدنى، يجب تطوير خطة مشتركة يتم وضعها من قبل المجتمع والأعضاء ومسؤولي المنطقة. وبعد ذلك، ينبغي أن نتجه نحو خطط العمل الإقليمية أو الوطنية أو الدولية (الأداة المقترحة: مصفوفة التخطيط وهي أداة تخطيط يتم فيها تحديد الأهداف والنتائج وطرق التنفيذ مع الفرضيات ووسائل التحقق والمؤشرات المرتبطة بها).
- تنفيذ نقاط العمل ومراقبة تقدمها.

4. إجراء التقييم التشاركي:

- التأمل في نجاحات وتحديات تعلم المشاركين وإجراءاتهم فيما يتعلق بالقضايا / المشاكل وتقييمها. تصبح الأدوات المستخدمة خدمة في التحليل الأولي خط الأساس ويمكن تكرارها على فترات (المتابعة) وفي النهاية أثناء التقييم النهائي (الأدوات المقترحة: الخرائط القبلية والحالية وهي أدوات بيانية توضح الوضع قبل التدخل وبعده بشكل يعتمد على رسم المدخلات الرئيسية والأهداف ومدى تحققها).

لقد حدد النهج القائم على الحقوق (HRBA) سبعة مجالات رئيسية للتحليل وهي مهمة لاكتساب فهم شامل لسياق المجتمعات المحلية. ومن أجل بناء القدرة على الصمود، يجب تحليل أربعة مجالات رئيسية (كحد أدنى) وهي: القدرات والضعف، وحقوق الفئات المستهدفة، والقوة/ السلطة، والجهات الفاعلة والمؤسسات.

الأدوات التشاركية:

إن الأدوات التشاركية هي المفتاح في هذه التحليلات، فهي تساعد الأشخاص على تحليل الحقوق والسلطة/ القوة، وفهم وتخطيط الإجراءات بشكل أفضل بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. وقد يؤدي سؤال الناس مباشرة عن السلطة/ القوة إلى الصمت أو الخوف أو الارتباك، ولكن الاستخدام الإبداعي للأدوات التشاركية يمنح الناس مساحة بالغة الأهمية ويساعدهم على تنظيم نقاشهم. كما وتساعد الأدوات على تشجيع المناقشة حتى يتمكن الناس من بناء تحليلهم بناءً على تنظيم معرفتهم الخاصة. ويعد هذا الاحترام لمعارف وخبرات الأشخاص أساساً قوياً للتعلم، بناءً على ما يعرفونه بدلاً من التركيز على ما لا يعرفونه. إن فكرة استخدام المنهجيات التشاركية لضمان سماع أصوات الناس على قدم المساواة ضمن عملية منظمة ولتحليل ديناميكيات السلطة، هي جزء لا يتجزأ من تأمل الوضع.

الأدوات المستخدمة	الوصف	مجالات التحليل
<ul style="list-style-type: none"> • شجرة المشكلات • الترتيب الزوجي pairwise (ranking) • التحليل ثلاثي الأطراف الحقوق. 	<p><u>تحديد:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • الأشخاص الذين يعيشون في فقر والفئات المهمشة وظروفهم ووضعهم. • المجالات الرئيسية لانتهاكات الحقوق. • الجناة والجهات المسؤولة. • حالة الوعي والتنظيم لحقوق الناس. 	1. تحليل الحقوق
<ul style="list-style-type: none"> • مخطط "تشاباتي" (أو مخطط فن - رسم بياني يوضح أصحاب المصلحة والعلاقات فيما بينهم بالاعتماد على الأشكال والألوان) • تحليل مجالات القوى • أداة حماية البوابة • مكعب القوة (Power cube) 	<p><u>تحديد:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> • الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمتلكها الناس (مصنفة حسب الرجال والنساء). • أشكال مختلفة من السلطة/ القوة (المرئية، والخفية، والغير مرئية) وكيف تتجلى هذه القوة/ السلطة. 	2. تحليل القوة/ السلطة

الأدوات المستخدمة	الوصف	مجال التحليل
<ul style="list-style-type: none"> • مخطط تشاباتي • تحليل مجالات القوى • أداة حماية البوابة 	<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الجهات الفاعلة والمؤسسات التي قد تكون صديقة، أو عدوة، أو محايدة، أو لا يمكن الوثوق بها. • أسباب عملهم أو تحفظهم وإحجامهم عن العمل. 	3. تحليل الجهات الفاعلة والمؤسسات
<ul style="list-style-type: none"> • جدول الأنشطة اليومية • مصفوفة الوصول والتحكم ؟؟ • خريطة الجسم 	<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقسيم العمل. • الأدوار الإنتاجية والإيجابية. • الرعاية غير المدفوعة. • الحالة الاقتصادية. • سلطة اتخاذ القرار. • أنماط العنف. • الممارسات الضارة التي تنتهك الحقوق. 	4. تحليل حقوق النساء
<ul style="list-style-type: none"> • الجدول الزمني التاريخي / التقليدي • خريطة المخاطر • التقويم الموسمي • تحليل الاتجاهات السائدة 	<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الصدمات والضغوط والتهديدات التي يكون الناس أكثر عرضة لها (على سبيل المثال: الفيضانات، والصراع، والجفاف، والأوبئة، والانهايارات الأرضية، وفقدان النظم البيئية المنتجة و / أو الموارد الطبيعية). • المجموعات الأكثر تأثراً بمثل هذه المواقف ومشاكلهم. • قدرة الأشخاص على الحد من المخاطر وبناء قدرتهم على الصمود. 	5. تحليل القدرات والضعف
<ul style="list-style-type: none"> • خريطة الاتصال والتواصل • جدول الأنشطة اليومية • مراجعة الأدبيات 	<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أقوى وسائل الإعلام والموارد والمهارات التي يجب على الأفراد الذين يعيشون في فقر الوصول إليها. • خطط لدعم الأفراد لتعزيز المهارات التي يحتاجونها للمساهمة في تغيير علاقات القوة. 	6. تحليل الاتصال والتواصل
<ul style="list-style-type: none"> • مخطط القوى الخفية • تتبع النفقات • المخاطر الخفية وغير المتوقعة 	<p>تحديد:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المخاطر التي يتعرض لها الأفراد، بما في ذلك المخاطر التي يتعرض لها نشطاء الصف الأمامي في مجال الحقوق. • المخاطر السياسية (المضايقة والاعتقال)، والمخاطر التشغيلية (مثل: نقص التمويل أو إغلاق منظمة)، والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية (مثل: التهميش الاجتماعي في الأسرة أو المجتمع، أو الخطر على فرص العمل في المستقبل)، والمخاطر على حياة البشر. 	7. تحليل إمكانية التنفيذ / الجدوى والمخاطر

ما الذي يجعل الناس ضعفاء وعرضة للمخاطر؟

يعد الضعف ديناميكياً/ نشطاً ويتغير بمرور الوقت، ويختلف من مجموعة إلى أخرى. فقد يكون غير مرئي أو منسي في الحياة اليومية، لأنه ينطوي على التفكير في المستقبل، والتفكير في "ماذا لو". لن يكون جميع أفراد المجتمع عرضة للمخاطر والضعف بنفس القدر. وعند النظر إلى الضعف داخل المجتمع، يجب أن نتأكد من عدم نسيان الفئات والأفراد الأكثر ضعفاً وهشاشة وعرضة للمخاطر (النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات) أو تجاهلهم. وتتضمن القضايا التي يجب النظر إليها ما يلي:

<p>النوع الاجتماعي</p> <p>هل الشخص ذكراً أم أنثى. وما هي الأدوار المجتمعية المرتبطة بذلك؟</p>	<p>الصحة والعمر</p> <p>هل الشخص ضعيف جسدياً أو مريض أو لدية إعاقة، أم هو صغير في</p>	<p>الموقع الجغرافي</p> <p>هل مأوى الشخص معرض لمخاطر الفيضانات والزلازل وارتفاع مستوى</p>
<p>المعرفة المحدودة أو الغير دقيقة بالمخاطر والكوارث الجديدة وأسبابها هل المعرفة مبشرة ومجزئة؟ وهل هناك معتقدات وممارسات ثقافية قد تزيد من الضعف والهشاشة والتعرض للمخاطر؟</p>	<p>نقص الموارد والأصول</p> <p>هل يفتقر الشخص أو المجموعة إلى الموارد المالية أو الأصول المادية؟</p>	<p>الإيمان بالقضاء والقدر</p> <p>هل هناك إيمان بـ "إرادة الله" أم لا مبالاة في القدرة على التصرف؟</p>
<p>التهميش وضعف الروابط الاجتماعية والسياسية هل المجتمع منقسم أم أنه يفتقر إلى الروابط والعلاقات مع الآخرين؟</p>	<p>الوعي بالحقوق والقدرة على المطالبة بها</p> <p>هل يفتقر الناس إلى الوعي بحقوقهم المتعلقة بالأمن الإنساني، والآليات التي يمكن استخدامها للمطالبة بهذه الحقوق؟</p>	<p>الوضع الاجتماعي وعلاقات القوة</p> <p>هل يتمتع الشخص أو المجموعة بوضع اجتماعي أقل أم أنهم غير مقبولين / موصومون؟</p> <p>النزاع / الصراع</p> <p>هل المجتمع في نزاع / صراع أو معرض لمخاطر النزاع / الصراع؟</p>

نحو برامج متكاملة لبناء القدرة على الصمود

مقدمة



إن الهدف من إطار بناء القدرة على الصمود هو مساعدة المنظمات الأهلية على التفكير في عملها وتخطيطه وتنفيذه بطريقة تدعم الحد من ضعف الأشخاص وتعرضهم للمخاطر، وتساهم في بناء قدرتهم على التكيف مع مجموعة من المخاطر والصدمات والضغوط والتهديدات.

ويقدم كل قسم من أقسام هذا الفصل معلومات حول كيفية دمج التفكير في بناء القدرة على الصمود في عمل المنظمات الأهلية بما في ذلك المعلومات التمهيديّة في مجال البرامج، وأهميتها في بناء القدرة على الصمود، والأساليب والمبادئ الرئيسية المستخدمة لبناء القدرة على الصمود في البرامج والحملات، وأمثلة حول كيفية تطبيق إطار بناء القدرة على الصمود، وأمثلة حول الممارسات الجيدة لبناء القدرة على الصمود، والأدوات والموارد المستخدمة من أجل تعزيز فهمنا.

وعلى الرغم من أن كل قسم من الأقسام الفرعية منظم بشكل منفصل، إلا أنه يمكن أن يتداخل ويترابط. وفي الواقع يشجع إطار بناء القدرة على الصمود على التعرف على هذه الروابط، ويقدم استراتيجيات وإجراءات حول كيفية ربط العمل بشكل أفضل نحو برامج متكاملة تبني القدرة على الصمود. فيما يلي تمثيل مرئي للروابط بين إطار بناء القدرة على الصمود والنهج القائم على الحقوق (HRBA) ومجالات البرامج المختلفة.

الحفاظ على الهوية الفلسطينية
البناء المؤسسي وتعزيز الديمقراطية
حقوق النساء وقيادتهن
المساءلة والحوكمة الشاملة
إدارة الموارد الطبيعية
الاستجابة الإنسانية والانتعاش

النهج القائم على
الحقوق (HRBA)

القائمة المرجعية

يتطلب بناء القدرة على الصمود عبر مجالات البرامج المختلفة تطبيق إطار بناء القدرة على الصمود. وخلال هذا الفصل، سيتم استخدام قائمة مرجعية لتحفيز التفكير حول الطرق التي يمكن من خلالها بناء برامج متكاملة تبني القدرة على الصمود.

تحليل شامل للمخاطر المتعددة ونقاط الضعف

- هل قام المشروع / البرنامج بتحديد وتحليل مجموعة شاملة من المخاطر ونقاط الضعف والقدرات في الموقع (المواقع) المستهدفة في الوقت الحالي وفي المستقبل؟ (يجب أن يتجاوز ذلك المخاطر المتعلقة بالكوارث لتشمل آثار تغير المناخ، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).
- هل قام المشروع / البرنامج بتحليل أبعاد القوة وعدم المساواة التي تقود المخاطر ونقاط الضعف؟
- هل اعترف التحليل وكشف نقاط الضعف والقدرات التفاضلية لمختلف الفئات (النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات، وما إلى ذلك)؟

إعمال حقوق الإنسان والحصول على الخدمات الأساسية

- هل هناك إجراءات مطبقة لزيادة وعي النساء والرجال بحقوق الإنسان الخاصة بهم، وحقوق النساء على وجه الخصوص؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لتمكين النساء والرجال من المطالبة بحقوقهم الإنسانية من الجهات المسؤولة؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لدعم النساء والرجال للوصول إلى الخدمات الأساسية (على سبيل المثال: بناء منازل آمنة من الكوارث وأماكن للإيواء) في الحالات التي لا تستجيب فيها الحكومات؟

اكتساب الوعي والمعرفة والمهارات

- هل توجد إجراءات لزيادة الوعي بين النساء والرجال حول الكوارث، والمناخ، والصراع، والمخاطر الأخرى، والحاجة إلى الاستعداد؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لبناء المعرفة والمهارات المتعلقة بتدابير الحد من المخاطر والتأهب لها والتكيف معها؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لتعزيز حقوق النساء وقيادتهن في الاستعداد للكوارث، وتغير المناخ، والصراع، والمخاطر الأخرى والتكيف معها؟

اكتساب الوعي والمعرفة والمهارات

- هل توجد إجراءات لزيادة الوعي بين النساء والرجال حول الكوارث، والمناخ، والصراع، والمخاطر الأخرى، والحاجة إلى الاستعداد؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لبناء المعرفة والمهارات المتعلقة بتدابير الحد من المخاطر والتأهب لها والتكيف معها؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لتعزيز حقوق النساء وقيادتهن في الاستعداد للكوارث، وتغير المناخ، والصراع، والمخاطر الأخرى والتكيف معها؟

تطوير العمل الجماعي والشراكة

- هل هناك إجراءات مطبقة لتنظيم مجموعات مختلفة من الناس (ولاسيما النساء)، وبناء شراكات بين المجموعات ومختلف الجهات الفاعلة من أجل التنفيذ المشترك لأنشطة المشروع ومبادرات الحملات وما إلى ذلك؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لحشد وتعبئة هذه المجموعات حول مهام معينة (على سبيل المثال: الإنذار المبكر، والمساعدة الذاتية) و / أو المطالب (كالدعوة إلى زيادة الميزانية الحكومية للتكيف المجتمعي)؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لربط هذه المجموعات بمختلف أصحاب المصلحة من الحكومة والقطاع الخاص على المستويات المحلية، والمقاطعات، والمستويات الإقليمية والوطنية والدولية؟

تعزيز المؤسسات والتأثير على السياسة

- هل هناك إجراءات مطبقة لدعم النساء والرجال ومجموعاتهم المجتمعية لمساءلة أصحاب المصلحة الحكوميين و / أو القطاع الخاص على اتخاذ الإجراءات اللازمة أو عدم اتخاذها؟
- هل هناك إجراءات مطبقة لدعم النساء والرجال ومجموعاتهم المجتمعية للمطالبة بتغييرات في السياسة و / أو تنفيذ السياسات الحالية؟
- هل هناك إجراءات مطبقة

قوة عادلة ومتساوية

- هل هناك دليل على أن النساء والشباب يتولون زمام المبادرة في تطوير وتنفيذ أنشطة بناء القدرة على الصمود؟
- هل هناك دليل على حدوث تحول في السلطة إلى النساء والشباب والمجتمعات الأكثر عرضة للصدمات والضغط بسبب برامج بناء القدرة على الصمود؟

تحقيق الاستدامة البيئية

- هل يضمن المشروع / البرنامج أن الإجراءات المختلفة تعزز الاستدامة البيئية / الأيكولوجية (على سبيل المثال، الإدارة المستدامة للمياه، وحماية الموارد الطبيعية)؟

تعزيز التنوع والمرونة

- هل يضمن المشروع / البرنامج أنه يوجد للنساء والرجال مجموعة متنوعة من الخيارات والاختيارات لبناء قدرتهم على الصمود (مثل: تنوع سبل العيش)؟

العمل عبر مستويات مختلفة

- هل يشارك المشروع / البرنامج ويعمل مع الأشخاص والمجموعات وأصحاب المصلحة على مستويات مختلفة (الأفراد، والأسر المعيشية، والمستويات المحلية، والمقاطعات، والمستويات الإقليمية والوطنية والدولية)؟

أنظمة مترابطة وبرامج متكاملة

- هل يربط المشروع / البرنامج و/ أو يدمج عمل وأنشطة ومناهج مجالات البرامج الأخرى (على سبيل المثال: إدارة الموارد الطبيعية، والحوكمة، وحقوق النساء، والقيادة)؟

الأخذ بعين الاعتبار التوجه المستقبلي طويل الأمد

- هل يراعي المشروع / البرنامج جداول زمنية مختلفة في أنشطته وإجراءاته (الاحتياجات الحالية، والاحتياجات طويلة الأجل، والاحتياجات المستقبلية)؟

مثال على الممارسات الجيدة

مشروع مساحات آمنة للسيدات في محافظة رفح - اتحاد لجان العمل الصحي

تعتبر محافظة رفح في جنوب قطاع غزة من أكثر المناطق تهميشاً في قطاع غزة، وهي ظاهرة تراكمت على مدار سنوات طويلة من الإهمال الحكومي وتمركز المؤسسات الأهلية في محافظة غزة والمحافظة الشمالية. هذا كله أدى إلى انخفاض عدد وجودة الخدمات المقدمة لسكان المنطقة مما ضاعف من احتياجاتهم في الظروف العادية. أما في الظروف الاستثنائية مثل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وظروف المنخفضات الجوية؛ فإن هذه المعاناة تتضاعف.

وقد أدرك اتحاد لجان العمل الصحي هذه الاحتياجات، ولكنه بعد تحليل مستفيض للمشكلة قرر أن ينفذ مجموعة من التدخلات الشمولية، كان أحدها هو مشروع "إنشاء وتشغيل مساحات آمنة للسيدات والفتيات". وهو المشروع الأول من نوعه الذي ينفذ في هذه المنطقة والذي يخدم حالياً ما يزيد عن 3500 سيدة وفتاة.

واستناداً إلى نهج الاتحاد في بناء الصمود، عمل المشروع على تعزيز صمود النساء والفتيات عبر نواح عدة وبشكل متواز. حيث نفذ تدخلات لرفع الوعي المجتمعي بقضايا أساسية مثل النوع الاجتماعي والحقوق والقوانين مثل قانون الأحوال الشخصية، إضافة إلى العمل على إكساب المستفيدات مهارات حياتية هامة مثل التعامل مع الضغوط وقضايا الصحة الإنجابية. وهي جميعها مواضيع تم إشراك المستفيدات وأصحاب العلاقة في تحديدها في المراحل الأولى من المشروع لضمان أن يغطي المشروع الاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة.

وعلى مستوى آخر، قام الاتحاد بالعمل على التمكين الاقتصادي لمجموعة من السيدات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك إيماناً منه بأن التمكين الاقتصادي هو مدخل مهم للأخذ بيد الضحايا وتحويلهن من ضحية تتلقى خدمة إلى ناجية تشكل عنصراً فاعلاً في المجتمع وهو ما يقلل بشكل كبير احتمال تعرضها للعنف في المستقبل. وقد شمل التمكين تدريب السيدات على مهارات إدارة المال والأعمال والأفكار الريادية، عدا عن توفير المستلزمات والتدريب المهني لهن. أما على صعيد السياسات، فقد سعى الاتحاد إلى إشراك الجهات الفاعلة في الموضوع مثل وزارة التنمية الاجتماعية والقادة المجتمعيين الفاعلين لتكوين شبكة حماية للأسر والسيدات في المجالات المختلفة، والتي تقوم بدورها بالعمل على اكتشاف حالات العنف وتقديم خدمات الإرشاد والحماية أو التحويل عند الحاجة.

عوامل النجاح:

- تدخل قائم على الحاجة: حيث تم تحديد المشروع وأنشطته بناءً على تحديد احتياجات ودراسة موسعة للاحتياجات وترتيبها حسب الأولويات. ما نتج عنه إنشاء مشروع هو الأول من نوعه في منطقة تحتاج هذا النوع من الخدمات.
- إشراك أصحاب المصلحة بشكل فاعل: حيث اعتمد المشروع على مشاركة المستفيدات والأهالي وجميع الجهات أصحاب المصلحة من مؤسسات حكومية وأهلية لتحديد الأولويات ثم تنفيذ التدخلات مثل إشراك وزارة التنمية الاجتماعية وإشراك الوجيهاء في لجان الحماية.
- أعمال الحقوق: حيث لم يقتصر العمل على توفير الخدمة بل امتد لتوعية المستهدفين بحقوقهم لتمكينهم من معرفتها ثم المطالبة بها عبر قنوات وشراكات أوجدها المشروع مثل لجان الحماية والشراكة مع المؤسسات العاملة في المجال.

3.1 حقوق النساء وقيادتهن لبناء القدرة على الصمود

لماذا هو مهم؟

لن يكون إنهاء الفقر والظلم ممكناً إلا عندما نضمن حصول النساء والفتيات على المساواة والحقوق، وذلك لأن الأسباب الكامنة وراء الفقر والظلم مبنية على النوع الاجتماعي. ويمكن أن تتسبب المعايير الثقافية والاجتماعية المبنية على النوع الاجتماعي، وعبء العمل غير مدفوع الأجر، والعنف في استبعاد النساء وتهميشهن وضعفهن وعجزهن، كحرمانهن من الميراث ومن تقلد مناصب عليا وحتى من المساواة في الأجور. هذا من شأنه أن يُجبر النساء على الدخول في برائث الفقر مع عدم تساوي فرص الحصول على الحقوق مثل التعليم والنقد، وصنع القرار بالإضافة إلى سيطرة وتحكم ضئيل أو معدوم في مستقبلهن وسلامتهن، وزيادة صعوباتهن. وبالتالي، فإن معالجة الفقر تتطلب منا التركيز على مساعدة النساء، والذي يجب أن يركز على إنهاء العنف ضد النساء، وتعزيز معرفتهن وتمكينهن من أجل ممارسة حقهن في المشاركة، وأن يصبحن

قائدات ويتخذن القرارات، وممارسة كل ما هو ضروري لبناء قدرتهن على الصمود.

في الواقع الفلسطيني؛ تشير نتائج مسح العنف الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2019 إلى أن النساء يمثلن أعلى نسبة من حالات العنف المنزلي بأشكاله المختلفة، وأن 29% من النساء المتزوجات في فلسطين تعرضن للعنف. أما نسب العنف الاقتصادي، فقد وصلت إلى 55% في قطاع غزة، كما أوضحت النتائج أن العنف النفسي هو أكثر أنواع العنف الذي يمارس ضد النساء، فقد وصلت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف النفسي لمرّة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن إلى 63.5% في قطاع غزة، مقابل 52% في الضفة الغربية.

ومع العلم بأن إعمال حقوق النساء عملية تحويلية، فإن النساء في جميع أنحاء العالم ينظمن أنفسهن بشكل متزايد لجعل أصواتهن مسموعة، ويطالبن بمزيد من السلطة على الموارد الإنتاجية. كما وبينين بدائل اقتصادية وبيئية من خلال أشكال جديدة من المشاريع التعاونية والاجتماعية، والمطالبة بالاعتراف وخفض الرعاية غير مدفوعة الأجر،

وتنظيم الحملات من أجل أنظمة الحماية الاجتماعية التي تعترف بحقوقهن وسياسات الاقتصاد الكلي التي توفر فرص العمل اللائق والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية بدلاً من النمو للمصلحة الخاصة.

ما هي حقوق النساء وقيادتهن؟

حقوق النساء هي مجموعة من الحقوق والاستحقاقات القانونية التي تعترف بأن جميع البشر ولدون متساوين. ويهدف ذلك إلى التأكد من أن جميع القوانين والسياسات والممارسات تتماشى مع حقوق الإنسان. وتتطلب منا القيادة النسائية تشجيع المزيد من النساء على أن يصبحن قائدات من خلال دعمهن ليصبحن أكثر إدراكاً لحقوقهن وقدراتهن، وإشراكهن في التخطيط لبناء القدرة على الصمود وعمليات صنع القرار.

منهج العمل :

يعد دعم حقوق النساء وقيادتهن أمراً بالغ الأهمية كنهج قائم على حقوق الإنسان وهو أمر أساسي لعمل المنظمات الأهلية. ويجب أن يتم إدراجه في كافة البرامج والحملات من خلال تطوير برامج الصمود التي تقودها المجتمعات المحلية والنساء، وتحدي القوالب النمطية والنظام الأبوي بين الجنسين، وتعزيز القيادة النسائية في بناء القدرة على الصمود، وتحويل السلطة وتحويل العلاقات بين الجنسين، وبناء قدرة النساء وقوتهن في القيادة، ودعم الحركات الاجتماعية للمرأة. هذا التغيير المرتقب يتطلب تغييراً على مستوى السياسات العامة والإجراءات ليس فقط على مستوى القطاع الحكومي وإنما تعميم ذلك ليشمل القطاعين الخاص والأهلي، على أن يكون ذلك مصاحباً لبرامج تمكينية للنساء تركز على تمكينهن معرفياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

مبادئ البرامج الرئيسية لتعزيز حقوق النساء وقيادتهن

- اعتبار حقوق النساء غير قابلة للتفاوض. على سبيل المثال، التأكد من أن برامج المنظمات الأهلية تركز بشكل صريح على النساء، مع إدراك أن المرأة ضعيفة لأنها يمكن أن تكون غير مرئية، وغير قادرة على المشاركة في صنع القرار، وملزمة بالممارسات الثقافية والمعايير الاجتماعية.
- التعرف على نقاط القوة والقدرات لدى النساء والبناء عليها. على سبيل المثال، الاستثمار في النساء والمؤسسات النسائية، والعمل معهن لبناء نقاط القوة والقدرات وذلك لأن لديهن المعرفة والمهارات التي يتعين إدراكها لتمكينهن من المشاركة الكاملة في بناء القدرة على الصمود.
- تجاوز مجرد الإدماج البسيط من أجل خلق طرق للنساء للمشاركة بشكل فاعل في صنع القرار المجتمعي والاستشارات. على سبيل المثال، القيام بإنشاء مساحات وفرص آمنة للنساء للتعاون والتنظيم والقيادة عبر جميع البرامج، ولزيادة قوتهن لتغيير عملية صنع القرار.
- تعزيز وصول النساء إلى الموارد. على سبيل المثال، يمكن تعزيز وصول النساء إلى الموارد من خلال برامج كسب العيش، وهذا بدوره سيساعد في زيادة تأثير النساء ومكانتهن في المجتمع ويدعم قدرتهن على التأثير في صنع القرار المجتمعي الأوسع، كما هو الحال في لجان الحد من المخاطر، لضمان أن التخطيط يعكس أولويات النساء.
- بناء التحالفات بين المنظمات / الشبكات النسائية، ودعمها للضغط على واضعي السياسات، وإفساح المجال للحوار مع صناعات القرار من أجل بناء الثقة. على سبيل المثال، العمل في تحالفات واسعة من أجل بناء حركات وطنية لحقوق النساء، وحماية الموارد الطبيعية أو إقرار قانون ما، مثل تحالف أمل لمناهضة العنف ضد المرأة وتحالف حماية للدفاع عن حقوق النساء ذوات الإعاقة وقت الطوارئ والأزمات والتحالف الوطني لقانون حماية الأسرة من العنف.

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



مثال على الممارسات الجيدة

" هي تقود " : تعزيز مشاركة المرأة وتأثيرها في صنع القرار السياسي وغير الرسمي

تعاني النساء في قطاع من تهميش كبير وتراجع في الحقوق الأساسية، ينطبق ذلك على جميع مناحي الحياة وبالأخص المشاركة السياسية والقيادة. بشكل عام يعاني جميع سكان قطاع غزة من انتهاك على مستوى الحقوق السياسية، فإلى جانب الاحتلال والحصار لم تجر أي انتخابات في القطاع منذ العام 2006 فيما أخذت سياسات التعيين انتشاراً واسعاً لا سيما في البلديات والنقابات على اختلافها والتي لم يكن للنساء أي حصة أو دور فيها.

مركز شؤون المرأة ومن خلال عمله المتواصل على قضايا المشاركة السياسية للنساء، واستناداً الى تدخلاته مع الفئات المختلفة رصد المشكلة وعمل منذ مطلع العام 2017 على تحديد الاحتياجات وتحليل الفرص والمخاطر ذات العلاقة، من خلال المشاركة الفاعلة لفئات مختلفة من المجتمع وخاصة النساء والشابات على اختلاف أماكن سكناهن وظروفهن المعيشية، إلى جانب عدد كبير من صناع القرار والمنظمات المحلية والدولية والجهات المانحة.

قرر المركز التدخل من خلال تصميم مشروع متكامل امتد من العام 2017 وحتى 2020 عمل من خلاله على استهداف النساء على اختلاف أعمارهن وعدد من البلديات والنقابات والأحزاب والأطر السياسية، إلى جانب عدد كبير من المؤثرين المجتمعيين من الذكور والإناث.

قام المركز بتدريب النساء الشابات بشكل مكثف حول الحقوق المدنية والسياسية، وحملة المناصرة والضغط بأدواتها المختلفة وخاصة الحملات الرقمية، حيث تم بناء قدرات حوالي 50 شابة من مناطق مختلفة في قطاع غزة ليصبحن شابات مكنّات، وكيالات تغيير في مجتمعاتهن، تبع ذلك تأسيس خمس مجالس شبابية نسوية محلية "مجالس ظل"، كما أصدر المركز العديد من الأدلة المختصة بالموضوع، وأطلق "الميثاق السياسي النسوي المشترك بين الضفة الغربية وقطاع غزة" كرؤية سياسية شبابية صيغت من المجموعات الشبابية المتشاركة في شقي الوطن "الضفة وقطاع غزة".

إضافة إلى ذلك قام المركز بتوقيع مذكرات تفاهم مع 5 بلديات محلية إلى جانب عدد كبير من المنظمات الأهلية والنقابات من أجل تنفيذ استراتيجيات فعالة لإشراك الشابات في عمليات صنع القرار وتحسين مشاركة النساء حيث شكل ذلك حاضنة داعمة ومجال تحرك كبير للمركز. تضمنت حملات المناصرة الكبيرة التي نفذت عشرات الأنشطة والحملات الإعلامية استخدم خلالها جلسات المساءلة المجتمعية، وحلقات النقاش، وسبوتات وحلقات وبرامج إذاعية، وفيديوهات على منصة بالإضافة إلى حملات السوشيال ميديا الرقمية.

الأدوات المستخدمة على مدار 4 سنوات ناقشت قضايا مختلفة ذات علاقة بالمشاركة السياسية للنساء ودور الأحزاب والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من ذوي العلاقة، هدفت جميعها إلى رفع الوعي بضرورة تعزيز المشاركة السياسية للشابات وسلطت الضوء على وضع المرأة السياسي وأهم المعوقات التي تحول دون وصولها لمراكز صنع القرار.

مركز شؤون المرأة على مدار سنوات ومُرفق فرص للشابات ليمارسن معيشة حقيقية في البلديات والنقابات المحلية، كما تم إعطاؤهن فرص لمرافقة شخصيات قيادية نسوية من المجتمع الفلسطيني بحيث تكون هذه الشخصيات مثال ونموذج تحتذي به النساء الشابات.

عوامل النجاح:

- أهمية القضية التي يعالجها المشروع: المشروع يعالج قضية مهمة يعمل عليها المركز منذ سنوات طويلة، وقد تم تركيز العمل خلال سنوات المشروع الأربع وسيستمر المركز في العمل على تعزيز مشاركة المرأة السياسية في السنوات القادمة وخاصة في ظل ضعف مشاركة النساء.
- "هي تقود": شعار تبناه المركز وعمل على تطبيقه خلال تصميم وتنفيذ المشروع بحيث كانت النساء هن الفاعل الحقيقي والأساسي في المشروع، فالنساء الشابات المشاركات في المشروع كن القياديات وأصحاب المصلحة في ذات الوقت، كما أن المركز عقد شراكات طويلة الأمد مع الجهات التي استهدفها وعمل على أحداث تغيير فيها.
- الجمع بين المعرفة والتطبيق: فإلى جانب بناء قدرات الشابات المشاركات في المشروع وتطوير معارفهن ومهاراتهن حول المشاركة السياسية واستخدام أدوات المناصرة والمناصرة الرقمية، أتاح المركز لهن ومن خلال المشروع فرصة للتطبيق العملي والمعايشة الحقيقية واليومية لنساء قياديات نجحن على المستوى السياسي ولهن بصمة في المجتمع.
- الموارد المالية والبشرية والمعرفية: توفر الموازنة المناسبة لتدخلات المشروع وعلى مدار 4 سنوات ساهم في نجاح المشروع، إلى جانب خبرة وكفاءة فريق العمل وقناعاته وإيمانه بأهمية القضية، كما أن نقل وتوطين التجارب الدولية لعب دوراً كبيراً في النجاح.

3.2 حقوق النساء وقيادتهن لبناء القدرة على الصمود

لماذا هو مهم؟

يعبر المجتمع المدني في طبيعة الحال عن استقرار المجتمع، إلا أن المجتمع المدني الفلسطيني تشكل استجابة للأزمات التي تعرضت لها فلسطين التاريخية وبالتالي ارتبط بالصراع والمقاومة من أجل البقاء والصمود والثبات على الأرض تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية.

ومن هذا الواقع وبفعل الأزمات جاءت المؤسسات الأهلية المحلية استجابة لتعزيز الصمود وتلبية الاحتياجات الإغاثية والتنموية على أساس الحق الإنساني. ومنذ نشأتها وهي تسعى إلى الوصول إلى المناطق المهمشة والفئات الفقيرة، وتضع جهداً عالياً في الارتباط مع مجتمعاتها لتلبية احتياجاتها عبر المشاريع والبرامج المختلفة.

أدركت المنظمات الأهلية عمق الارتباط بين المفهوم التنموي وتمكين الفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى تأثير جملة من المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على التمتع بأعلى مستوى ممكن من الحقوق، فعملت على مأسسة العمل وعززت من مفاهيم الديمقراطية، وقامت ببناء نماذج تنموية ريادية للفئات الأكثر تهميشاً كالنساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وغيرهم.

شهدت منظمات المجتمع المدني المحلية اهتماماً واضحاً وقوياً في المشاركة ببلورة نماذج تنموية معززة للصمود سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي فيما يعرف بالتنمية المقاومة، وبما ينسجم مع المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، كما أن المجتمع الأهلي لا يرى نفسه فقط "مجتمعاً تنموياً تقنياً"، بل جسماً فاعلاً في عملية النضال الوطني والسياسي، وأن من واجبه إبداء رأيه بما يجري على الساحة الفلسطينية من تطورات بالغة الأهمية والخطورة، كما يرى المجتمع المدني الفلسطيني أن حق تقرير المصير هو شرط أساسي لأية عملية تنموية ديمقراطية.

منهج العمل

تعمل منظمات العمل الأهلي على أن من واجبها المساهمة بفعالية في بناء مجتمع مدني قوي وقادر قائم على أساس الحكم وسيادة القانون. إن المجتمع المدني لا يمكن له أن يكون فاعلاً بدون تنظيم علاقاته مع القطاعات الأخرى، وخاصة على صعيد الإطار القانوني، والإطار التنموي الذي يستند إلى سياسات وطنية تنموية عامة تستجيب لمصالح وأولويات المجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك فإن عملية التنمية لا يمكن لها أن تتم أو تحقق إنجازات واضحة بدون إجراء تطوير حقيقي على صعيد التطوير المؤسسي والتنظيمي للمؤسسات، كما لا يمكن بناء مجتمع مدني ديمقراطي، بدون الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة

والمهمشة وضمنان مصالحهم وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في إطار رؤية استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر، إن هذه الرؤية في غاية الأهمية وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تزداد معدلات الفقر بوتائر متسارعة، ويتعرض المواطنون الفلسطينيون إلى إجراءات اقتصادية في غاية الصعوبة .

الجدير بالذكر أن هناك صعوبة كبيرة بالحديث عن التطوير المؤسسي بدون تكافؤ الرجال والنساء وتمثيل كافة الشرائح المجتمعية والتي يجب أن تنعكس ليس فقط في الوثائق والأنظمة والسياسات والقوانين، بل أيضاً في الممارسة الفعلية للمؤسسات الأهلية.

بناءً على ما سبق يبدو لنا أن الغاية النهائية لعمليات التطور المؤسسي تتعلق بتعزيز البنية الديمقراطية للمنظمات الأهلية، وانتقالها إلى مؤسسات متعلمة وفاعلة في إطار الأدوار المختلفة المتوقعة منها، وخاصة ازدياد دورها في عمليات التنمية الشاملة والمتكاملة وفي تعزيز فرص بناء المجتمع المدني الديمقراطي.

إن وضوح الرؤية ووضوح الاستراتيجيات هي عوامل هامة من عوامل استمرار المنظمات الأهلية، وواحدة من أهم تحديات البناء المؤسسي والحكم السليم. وقد بات واضحاً الربط المحكم ما بين التنمية المشاركة والتحول الديمقراطي ومقومات الحكم السليم وسيادة القانون من جهة، وما بين البناء المؤسسي من جهة أخرى.

حالة الاحتلال والانقسام وتراجع التمويل إضافة إلى الكوارث الطبيعية وآخرها جائحة كوفيد-19: قد حدثت من قدرة المنظمات الأهلية على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبالتالي خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة، لقد أدى هذا الوضع المعقد أيضاً إلى صعوبة الوصول إلى خدمات ملائمة، ما أدى إلى زيادة انكشاف المجتمع الفلسطيني وضعف قدرته على الصمود. رغم ذلك استمرت منظمات العمل الأهلي في تعزيز عمليات الأساسية ومبادئ وتطبيقات الحكم الرشيد في المجتمع، حيث اعتبرت أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة، بغض النظر عن الظروف السائدة.

الديمقراطية أساس البناء المؤسسي

إنه من الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع مدني قوي وفعال بدون تقوية وتمكين وتطوير البنى الديمقراطية والمؤسسية لحقوق المواطن والتنمية، كحزمة متكاملة مترابطة لا يمكن الفصل بين أجزائها.

المنظمات الأهلية الفلسطينية، تتبنى مفهوم التنمية الذي يركز على النهج الشمولي للتنمية والتي محورها الإنسان، والتي تتضمن، ولا تنحصر فقط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان، بل تأخذ أبعاداً أكثر تقدمية وسياسية من النموذج التقليدي لتعريفها والذي يقتصر على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية التقليدية، فيما يتضمن التعريف

الأشمل، الهوية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحقوق المشروعة والاعتماد على المواطنين كأساس للتنمية. إن المسألة الجوهرية هنا، لا تتعلق بمضمون وطبيعة "الأفكار والمعتقدات التي يتم تناولها وتداولها" بقدر ما يتعلق بإطلاق عملية مجتمعية جوهرية وأصلية، من شأنها إشراك المجتمع المحلي في نقاش مشاكلة بنفسه، وفي تحديد مصيره وهويته الثقافية، وفي إتاحة الفرصة له للاطلاع على أفكار وآراء النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة وعدم احتكار هذه العملية على فئة بعينها.

تجدد الإشارة أيضاً، إلى أن انخراط المؤسسات الأهلية الفلسطينية بتقديم الخدمات التنموية قد أدى إلى تغيرات نوعية على صعيد البيئة المؤسساتية والتنظيمية، لقد أدى هذا الوضع الجديد إلى نشوء عالم معقد من تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع والبرامج ينسجم أكثر مع ضرورة إحداث تأثير تنموي ومع ضرورة التركيز على الشفافية والمحاسبة والمساءلة في عمل المنظمات الأهلية.

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



مشروع نجاحها لتمكين الشباب الرياديات الفلسطينيات في القطاع الزراعي

يفتقر قطاع ريادة الأعمال في العمل الزراعي إلى البناء المؤسسي والتجديد في المناهج والأدوات والنظام الشامل الذي يوفر بيئة حاضنة وداعمة للرياديين والرياديات في هذا المجال. ورغم كون العمل الزراعي محط اهتمام الكثير من المؤسسات العاملة في المجال؛ إلا أن الخدمات المقدمة للرياديين وبالذات الرياديات الإناث ما زالت في طور المراحل الأولية. وقد أدرك مركز العمل التنموي معاً هذه الحاجة حيث عقد مجموعة من الدراسات المتنوعة لدراسة حجم وجوانب المشـكلة وذلك عبر التعاون مع المؤسسات المعنية والجامعات التي تعمل في هذا المجال للاستفادة من تجربتها والبناء عليها.

وبعد اكتمال الدراسات واتضاح نتائجها؛ قام المركز بالتعاون مع المؤسسات الشريكة على تصميم مشروع خاص بتطوير مجال ريادة الأعمال في القطاع الزراعي وذلك من خلال العمل على عدة أصعدة بالتوازي. كان منها العمل مع المؤسسات والجامعات الناشطة في مجال العمل الزراعي؛ إضافة للفتيات والنساء الرياديات والعاملات في القطاع الزراعي. وقد كان التدخل نموذجاً ناجحاً في بناء الصمود على مستوى البناء المؤسسي، حيث اهتم التدخل بإحداث تغييرات هيكلية مستدامة بعيدة الأثر؛ كان من أهمها تطوير المناهج الأكاديمية في هذا المجال وتدريب وتأهيل الكوادر الفنية لتمكينهم من تدريس المناهج الجديدة بأفضل شكل ممكن. كما قام المركز بتجهيز ودعم العديد من المؤسسات التي لها تدخلات مع الرياديين والرياديات في المجال بهدف تعزيز البيئة الداعمة وتوفير الموارد اللازمة والمستدامة لبناء قدرات هذه المؤسسات ومن ثم قدرات الرياديين والرياديات.

وقد اهتم المركز في التدخل بتطوير قدرات الرياديات من النساء من الفئة العمرية 17-29 من خلال تدخل شمولي يهدف لبناء الصمود وتعزيز القدرات لديهن. فمثلاً قام المركز بتوفير 60 منحة دراسية شاملة لدراسة الدبلومات المهنية في قطاع الزراعة وريادة الأعمال، وتدريب 200 فتاة من نفس الفئة العمرية على ريادة الأعمال. أما على مستوى السياسات؛ فقد ركز المركز على تعزيز قدرات المستفيدات أنفسهن ليقدن حملات للضغط والمناصرة للتخفيف من معاناتهن وضمان حقوقهن وذلك عبر تدريبهن على مهارات وأدوات الضغط والمناصرة وتشكيل فريق "التغيير المجتمعي" من 20 شابة وتوفير الدعم اللازم لهن لتصميم وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة.

عوامل النجاح:

- عقد دراسة وتحليل للاحتياجات للقطاع المستهدف وأصحاب المصلحة بشكل مسبق وبإشراك الجهات الفاعلة والمفتاحية لتكوين صورة واضحة عن المشكلة وأفضل السبل لعلاجها.
- التدخل بشكل شمولي مع جميع أصحاب المصلحة حيث كان هناك تنسيق وتعاون مع المؤسسات العاملة في المجال والجامعات التي تدرس طلبة التخصص، والمؤسسات القاعدية التي تستقبل الخريجين والخريجات من التخصص، وأيضاً العمل مع الخريجات أنفسهن ليصبحن رياديات متمكنات في المجال.
- العمل على توفير حلول مستدامة من خلال بناء قدرات المستفيدين أنفسهم وتعزيز قدرات مقدمي الخدمات عبر توفير الأدوات والإمكانات، وتطوير السياسات والمناهج المستخدمة في القطاع المستهدف وتدريب العاملين عليها.

مفهوم الهوية

تعتبر الهوية عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية، التي تميزه عن غيره، كما تعبر عن خاصية المطابقة؛ أي مطابقة الشيء لنفسه أو لمثيله. وبالتالي، فالهوية الثقافية لأي شعب هي القدر الثابت والجوهري المشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات.

يختلف مفهوم الهوية من حضارة لأخرى ومن باحثٍ لآخر؛ إلا أن بإمكان هذه التعريفات أن تجمل الإطار العام للهوية على أنها "ليست شيئاً منجزاً ونهائياً منغلماً على ذاته، وإنما امتداد للتاريخ والحضارة، وهي قيم وخصائص قابلة للتحوير والتطوير والتحول من زمن لآخر والهوية أيضاً عرفت باعتبارها شعوراً جمعياً لأمة أو لشعب ما، يرتبط بعضه ببعضه ارتباطاً مصيرياً ووجودياً".

يثير التباس مفهوم الهوية الوطنية وعدم وضوح حدوده في بقاع كثيرة من بلاد العالم مشاكلة عدة، نظراً لكونه من أكثر المفاهيم إثارة للخلاف بين المتحورين والكتاب والفرقاء السياسيين.

تقوم الهوية الوطنية على عدة مقومات أهمها التراث، والتاريخ، والثقافة، واللغة، والتجارب، وهموم الشعب وطموحاته. وهي تعكس ثقافة وواقع المجتمع ومسيرته وتطوره وأوضاعه وعلاقاته الاجتماعية القائمة. وتعتبر الثقافة مجموع الجهود التي يبذلها شعب من الشعوب على صعيد الفكر من أجل أن يصف ويبرر ويغني النظام الذي به يتكون الشعب ويبقى.

يشكل التراث جزءاً من تاريخ الشعوب حيث يصور العادات والتقاليد والفنون الشعبية والحرف التقليدية التي تعبر عن مدى تفاعل الشعوب بالبيئة المحيطة بها. الفلسطينيون تميزوا ببعض العادات والتقاليد والحرف اليدوية والتي شكلت عنصراً أساسياً في بنية الهوية الوطنية حيث من خلالها استطاع الفلسطينيون أن يعكسوا نشاطاتهم وممارساتهم الحياتية. وقد تجسد ذلك في الأمثال الشعبية، الحكايات الشعبية، تصاميم البيوت، الحرف اليدوية والتي اشتملت على صنع الفخار، والخزف، والخشب، والزجاج والصدف، بالإضافة إلى المظاهر الاجتماعية داخل الحياة الفلسطينية والتي ظهرت في اللباس الفلسطيني المميز لكل من الرجل والمرأة والثوب الفلسطيني المطرز والذي يعتبر لوحة شعبية متكاملة من صورة ورمز وخطوط وألوان وأشكال ذات وحدات زخرفية فتلك تعتبر من أهم الأوجه المعبرة عن الشخصية الفلسطينية داخل الحدود الجغرافية حضارياً وثقافياً واجتماعياً والتي يحملها الفلسطيني خارج حدوده لتعبر عن هويته.

مفهوم الهوية

ما هي الهوية الثقافية؟

هي مجموعة المظاهر والمبادئ والقيم وتفاعلاتها على الأفراد والجماعات والتي تعطى لكل مجتمع خصوصية وتميزاً ثقافياً عن غيره من المجتمعات

"الهوية لا تتجزأ، ولا تتوزع مناصفة أو مثالثة، ولا تصنف في خانات محددة ومنفصلة عن بعضها البعض. فأنا لا أملك هويات متعددة، بل هوية واحدة مؤلفة من العناصر التي صنعتها وفقاً "لجرعة" خاصة لا تتطابق مطلقاً بين شخص وآخر".

لماذا هو مهم؟

تعد فلسطين بلداً تحت الاحتلال حسب ما أقرته الشريعة الدولية وما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات مثل قرار رقم 194 وقرار رقم 242 ونظراً لطول فترة الاحتلال وما نجم عنه من تقسيم الأراضي الفلسطينية والتغيرات الكبيرة التي تسبب بها الاحتلال على التركيبة السكانية والتواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية؛ فإن هناك تهديد واضح وخطير على الهوية الفلسطينية والثقافة المجتمعية التي تعطي للفلسطينيين صبغتهم وخصوصيتهم.

في الحالة الفلسطينية يأتي موضوع "الهوية الوطنية" في صلب الهم الوطني الفلسطيني، ويتصدر واجهة الجدل والحوار والبحث والدراسات، خاصة بعد وصول الكل الفلسطيني إلى القناعة بانسداد الأفق أمام المشروع الوطني، المتمثل في الدولة المستقلة والعودة وتقرير المصير، وهو الأمر الذي بات يهدد هذا المشروع في أساساته. إن المجتمعات التي تتعرض للاحتلال وخصوصاً لفترة طويلة من الزمن تتعرض لخطر فقدان هويتها الثقافية مثل اللغة والزي وغيرها من مظاهر الهوية، ويتزايد هذا الخطر في حال تعرض السكان للتهجير أو اللجوء لأراضي غير أراضيهم، إضافة لطول مدة الاحتلال، فهي كلها عوامل تتسبب في تغيير الهوية أو التأثير عليها بشكل أو بآخر.

والهوية الوطنية الفلسطينية واجهت وتواجه هزات كبيرة تؤثر على تشكيلتها والدور المنوط بها في كل مرحلة. إن فهم الهوية الوطنية لهذا الشعب يساعد على فهم احتياجاته ومتطلباته وتعزيز ارتباطه بالمكان والزمان الذي يعيشه.

تتمثل خصوصية الهوية الفلسطينية في أن تبلورها ارتبطت بمواجهة نكبة تعرضوا لها من طرف غزو أجنبي استهدفهم في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الحضاري والإنساني بشكل عام). وعليه، يصح القول أن هذه الهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه هذا الشعب لإثبات وجوده في هذه المعركة. ويواجه الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مخيمات اللجوء في الدول المجاورة خطر تغيير هويتهم الثقافية؛ وهو ما ألهم الكثير من مكونات المجتمع المدني إضافة للحكومة الفلسطينية للسعي للحفاظ على الهوية وتعزيزها في المجتمع وبالأخص لدى الأطفال.

تنشط المؤسسات الفلسطينية في المجالات المختلفة لإحياء موروث الهوية الفلسطينية والحفاظ عليه وتطويره، وذلك في مختلف المناطق وبمختلف الأشكال. حيث يتخصص بعضها في مجال الثقافة والفنون في حين يدمج بعضها الآخر أنشطة الهوية ضمن تدخلات مختلفة حسب نوع الاختصاص ومجال العمل.

ومن أبرز مناحي العمل للحفاظ على الهوية وحمايتها هو العمل الثقافي بمختلف أنواعه وأشكاله، حيث نجد الكثير من المؤسسات الفلسطينية تهتم بشكل كبير في الفنون الشعبية الفلسطينية ونشرها وترويجها في المجتمع وتعليمها للأطفال. ومن أوجه الحفاظ على الهوية الثقافية:

- تعزيز المناهج الدراسية بمواضيع ومعلومات الثقافة مثل الشعر واللغة والعادات والتقاليد
- تعزيز ودعم الفنون الشعبية
- نشر وتطوير المنتجات الثقافية المحلية

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



حملة القراءة - تأكيد الهوية الفلسطينية في الأجيال الناشئة

على مدار 70 عام عانى الفلسطينيون من انعكاسات الاحتلال، الذي خلّف ظروفًا اجتماعية واقتصادية وثقافية صعبة، انعكست بشكل كبير على الحياة والظروف التعليمية للسكان، مما جعل الصراع حول الهوية ومفاهيمها قائماً دائماً، حتى وإن كان صراعاً داخلياً.

تعمل مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي بالتركيز على الحق في التعلم والهوية وحرية التعبير والوصول إلى المعرفة، تعمل المؤسسة في كل من القدس، الضفة، وقطاع غزة على استهداف الأطفال والشباب وتطوير بدائل وموارد عن التعليم الرسمي. كما أن للمؤسسة برنامج واضح يتركز في تعزيز القراءة، الكتابة، والتعبير عن الذات بكافة أشكاله (لدى الأطفال واليافعين)، وبناء بيئة مساندة لثقافة التعلم في فلسطين، ودعم الإنتاج البحثي والأدبي في مجال ثقافة الأطفال واليافعين وبتوظيف أدوات مثل الأدب والفنون التعبيرية المختلفة.

في العام 1992 أطلقت المؤسسة حملة تشجيع القراءة في المجتمع الفلسطيني، وهي حملة وطنية سنوية تعمل على أربعة أنشطة رئيسية على مدار العام "أسبوع القراءة الوطني، حملة أبي اقرأ لي، حملة أنا تبرعت بكتاب ومسابقة كتابي الأول"، ينطلق هذا التدخل سنوياً منذ 28 عام، وبمشاركة مجتمعية واسعة، ويركز على قضايا مرتبطة بالهوية الوطنية الفلسطينية، وما هو جمعي، من خلال تعزيز النسيج المجتمعي وبسؤال حاضر دائماً حول قضايا مرتبطة بالهوية.

تقوم الحملة على إطلاق مجموعة من الاجتماعات التحضيرية مع مجموعة كبيرة من الشركاء تضم جهات رسمية وأهلية، مثل وزارة التربية والتعليم، البلديات، المكتبات العامة والمجتمعية، لجان الأحياء، المراكز العاملة مع الأطفال واليافعين وفاعلين آخرين، خلال هذه الاجتماعات يتركز النقاش حول قضايا وهموم وطنية مرتبطة بالهوية الفلسطينية، بانتهاء الحوار والنقاش مع الشركاء، تطلق المؤسسة وشركاءها أول فعاليات الحملة وهي أسبوع القراءة الوطني، حيث تنفذ مئات من الأنشطة المجتمعية مع الأطفال والفتيان والأهالي في جميع المحافظات الفلسطينية، وتمتد أحياناً لتصل الشتات. تهدف الأنشطة إلى تعميق القراءة كمفهوم مجتمعي واسع، يبدأ من الكتب، ويمتد ليشمل القراءة في التاريخ، وفي الناس، وفي قصصهم، وفي حكاياهم، وفي أغانيهم، وما هو أبعد، يهدف كل هذا إلى تشكيل وعي جمعي وقصة جمعية مرتبطة بالهوية الذاتية والوطنية، وبامتدادها واتصالها مع الهوية الإنسانية.

من خلال تجربة حملة القراءة يمكن الحديث عن أطفال وياافعين أكثر قدرة على فهم هويتهم الذاتية، والوطنية، وأكثر قدرة على التعبير عنها، قادرون على نقدها، والسؤال عنها وحولها، وبالضرورة هم أكثر قدرة على تقبل الآخر وفهم هويتهم الإنسانية، من خلال المساحات والأنشطة التي يتم فتحها أمامهم من أجل هذا التفاعل.

رسّخت المؤسسة إبريل من كل عام موعداً لانطلاق أنشطة الحملة (أسبوع القراءة الوطني)، ورسّخت قاعدة شراكة واسعة وأصيلة، وراكمت على تجربة، أصبحت سنوياً ضمن أجندة المجتمع، المؤسسات التعليمية، والبلديات والمؤسسات الأهلية في فلسطين.

عوامل النجاح:

دعم أصحاب الحقوق لفهم أن احتياجاتهم مرتبطة بحقوق محددة: تركز الحملة بشكل أساسي على الحق في التعلم والهوية وحرية التعبير والوصول إلى المعرفة، ومنه تم الانطلاق الى إدماج تمكين المشاركين.

خلق مساحات للتعلم: الحملة توفر مساحات كبيرة وممتدة للأطفال والياافعين للتعلم بأدوات خلاقة وجديدة وباستخدام أساليب تناسب أعمارهم وبيئتهم الثقافية، كما تفتح مجال مشاركة كبير وتدمج معظم الفاعلين في قطاع التعليم من مدارس ومكتبات وغيرها.

الالتزام طويل الأمد لإحداث التغيير: الالتزام بنفس الحملة لمدة 28 عام متتالية أفرز بالضرورة تغييراً على مستوى الوعي والمعرفة والتوجهات، ودمج رويداً رويداً جميع الفاعلين في المجتمع والجزء الأكبر من السكان.

3.4 إدارة الموارد الطبيعية لبناء القدرة على الصمود

وسط تسارع عمليات الاستيلاء العالمية على الأراضي واستخراج الموارد الطبيعية وإضفاء الطابع المؤسسي فضلاً عن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، تفقد المجتمعات إمكانية الوصول إلى الموارد والمناطق والممتلكات المشتركة التي تحدد هويتهم

الروحية والثقافية، وتحافظ على سيطرتهم على مواردهم والتحكم بها، وتبني قدرتهم على الصمود. ونتيجةً لذلك، هناك زيادة في الصراعات القائمة على الموارد الطبيعية بين المجتمعات، بالإضافة إلى زيادة العبء الذي تتحمله النساء لإعالة أسرهن وتتضاعف معاناة الفئات الأكثر هشاشة. وقد ساهم ذلك في الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وخاصةً من قبل الشباب الباحثين عن سبل عيش أفضل، مما أدى إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة في تلك المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من وجود ما يكفي من الغذاء في العالم لإطعام الجميع، إلا أن انتشار الفقر وعدم المساواة يعني أن الكثير من الأفراد غير قادرين على الوصول إلى الغذاء المتاح. ويعتمد النموذج الاقتصادي العالمي الحالي على استغلال الموارد الطبيعية دون مراعاة احتياجات الاستدامة طويلة الأمد. ومن الأمثلة على هذا النموذج هو الثورة الزراعية/ الخضراء، حيث لم تكن المكاسب الإنتاجية مستدامة دائماً بمرور الوقت وكانت لها تكلفة

اجتماعية وبيئية عالية، بما في ذلك استنفاد التربة، وتلوث المياه الجوفية، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، وزيادة عدم المساواة.

وفي السياق الفلسطيني؛ فإن الأراضي الفلسطينية ومواردها الطبيعية لا تتعرض فقط للتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية فقط، بل تتعرض أيضاً للاعتداءات المتكررة من الاحتلال الإسرائيلي بأشكال مختلفة مثل تجريف المزارع والسيطرة على مصادر المياه وغيرها من الممارسات التي تتسبب في أضرار لا حصر لها. كما أن ضعف السلطة السياسية في فلسطين نتيجة الاحتلال والانقسام الداخلي حولت أو أضعفت الاهتمام بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية نظراً لقلّة الموارد أو الخبرات أو وجود أولويات أخرى أكثر إلحاحاً.

ما هي الموارد الطبيعية؟

الموارد الطبيعية هي المواد أو الأدوات التي تقع في الطبيعة والتي استخدمها البشر بمرور الوقت من أجل الرزق وسبل العيش والمكاسب الاقتصادية. وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي، والمراعي، والمياه، والتربة، والبذور، والتنوع البيولوجي، والغابات، والمعادن. إن الترابط بين الموارد الطبيعية، والتأثيرات السلبية على أحد الموارد يمكن أن يكون لها تأثيرات على العديد من الموارد الأخرى.

يركز عمل المنظمات في بناء الصمود على دعم المجتمعات، وخاصةً النساء، فيما يتعلق بحماية الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والحفاظ عليها واستخدامها بما يحافظ على استدامتها. كما وأنها تدعمهم من أجل المطالبة بحقوقهم الإنسانية للوصول إلى هذه الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، بما في ذلك تحدي الاستيلاء على الأراضي واستنفاد الموارد الطبيعية، والدعوة إلى إعادة التوزيع لضمان التقاسم العادل لهذه الموارد. ويعد هذا الوعي والعمل ضروري لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أنه لتحقيق ضمان حقوق الإنسان؛ من الضروري الاعتراف بالحقوق على سطح المعمورة والدفاع عنها لأن حياتنا تعتمد على صحتها ورفاهيتها. بالإضافة إلى ذلك وبالنسبة للكثير من السكان الأصليين والمجتمعات القبلية، تشكل الأنهار والغابات والجبال جزءاً من هويتها ولها أهمية دينية وثقافية، فيجب حماية حقوقهم في الحفاظ على هذه "الموارد".

إن حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتعزيزها ليست مهمة فقط للنظم البيئية في العالم، ولكن تعد إدارة الموارد الطبيعية المستدامة ذات أهمية حيوية وحاسمة من أجل الحفاظ على الخدمات المطلوبة لدعم التنمية البشرية لكل رجل وامرأة وطفل. إن الموارد الطبيعية ضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية للناس (مثل تلك الخاصة بالمياه والغذاء والمأوى)، ولمساعدة المجتمعات على تحسين جودة الحياة. كما وتعمل الموارد الطبيعية أيضًا كأساس لهويات العديد من المجتمعات.

إن إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية هو نهج تعمل فيه المجتمعات جنباً إلى جنب لإدارة مواردها الطبيعية بشكل مستدام، مع توفير سبل العيش لاحتياجاتهم المستمرة. ويتضمن أيضًا مناهج قائمة على النظم البيئية مثل التكيف القائم على النظم البيئية، والذي يدمج استخدام التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية في إستراتيجية شاملة لمساعدة الناس على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. ويشمل هذا الإجراء/ العمل زراعة الأشجار لمنع التآكل والانهيارات الأرضية والفيضانات، وإدارة واستخدام موارد المياه بعناية، وتنوع البذور لضمان الحصاد في المستقبل، وتعزيز النظم البيئية الطبيعية للحد من مخاطر الفيضانات.

مبادئ البرامج الرئيسية لإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية

- الاعتراف بأن الحق في الأرض والمياه والموارد الطبيعية الأخرى هي حق أساسي من حقوق الإنسان. على سبيل المثال، العمل على دعم الفئات الفقيرة والضعيفة والمعرضة للمخاطر التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تأمين سبل عيشهم وتأمين المأوى. وتشمل الاعتراف بحق الفلسطينيين في السيطرة على مواردهم الطبيعية والتحكم بها والانتفاع منها في ظل الاحتلال الإسرائيلي وما تواجهه المجتمعات الفلسطينية من شح في الموارد الطبيعية والمياه بسبب انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي.
- استخدام إدارة الموارد الطبيعية للحد والتقليل من المخاطر المتعلقة بالمناخ. على سبيل المثال، العمل مع المجتمعات الساحلية لزيادة فهمهم وإدراكهم لكيفية الحد من مخاطر هبوب العواصف، وارتفاع مستوى منسوب البحر وملوحة المياه الجوفية وتملح التربة والعمل على خلق حلول مثل ترشيد استهلاك المياه الجوفية والاستغلال الأمثل لمياه الأمطار.
- دعم المجتمعات لإنشاء أنظمة زراعية متنوعة. على سبيل المثال، تسخير المعرفة المحلية المتعلقة بأنواع معينة من المحاصيل والماشية من أجل المحافظة على التنوع وتحقيق أفضل استغلال للموارد الطبيعية وتأمين الغذاء في الظروف المتغيرة.
- العمل بالشراكة مع الآخرين بسبب تعدد أوجه قضايا إدارة الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بإدارة أحواض المياه، يجب إشراك العديد من أصحاب المصلحة والقواعد المعرفية، بما في ذلك المؤسسات التقليدية والحكومة المحلية ووزارة البيئة وما إلى ذلك، بحيث يتم تصميم التدخلات وتنفيذها بشكل صحيح.

إن النهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية يعني دعم المجتمعات من أجل الوصول إلى مواردها وإدارتها بشكل مستدام، ومعالجة العوامل الخارجية التي تؤثر على قدرتها على القيام بذلك. ويشجع هذا العمل على إعادة توزيع الموارد الطبيعية، ويتضمن تشجيع العمل الجماعي حول القضايا المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية والمياه المشتركة والوصول واستغلال الأراضي الزراعية على الشريط الحدودي لقطاع غزة، وكذلك البحث عن حلول أكبر تتحدى أسباب الاستيلاء على الأراضي والموارد، مثل: ضمان حقوق النساء والمجتمعات في الأراضي، وإصلاح السياسات غير العادلة (من المحلية إلى العالمية) وهياكل ملكية الأراضي والميراث، والدعوة إلى تنظيم وقوانين أقوى للشركات. في هذ الاطار تعمل المنظمات المحلية خاصة الزراعية منها على تعزيز صمود الفلاحين من النساء والرجال في المناطق الحدودية التي لا ينفك الاحتلال عن مضايقتهم فيها، فتعمل على إمداد المزارعين بالمواد الزراعية و الأشتال والأسمدة والمواشي بالإضافة إلى تعويضهم عن خسائرهم جراء سياسات الاحتلال، كما تمارس حملات ضغط ومناصرة على القطاع الحكومي لزيادة مخصصات وزارة الزراعة التي لا تتجاوز 1% من موازنة السلطة الفلسطينية.

مبادئ البرامج الرئيسية للحشد والتعبئة ضد أوجه الظلم المتعلقة بالموارد الطبيعية

- ضمان استكمال الحصول على الأراضي ودعمها من خلال مبادرات أخرى مناصرة للفقراء. على سبيل المثال، دعم صغار المزارعين لاستخدام الممارسات المستدامة لزراعة الأراضي حتى يستمر حصادها في المستقبل ويدعم سبل العيش.
- إدراك الصلة بين الأرض والهوية والثقافة الفلسطينية. على سبيل المثال، التأكد من أن أنشطتنا وعملنا المتعلق بإصلاح الأراضي يتخذ نهجاً احترامياً حتى يتم الحفاظ على الأراضي الفلسطينية وحقوق أصحابها الأصليين.
- إدراك أن سندات ملكية الأراضي الفردية ليست الحل الوحيد لضمان حياة الأراضي لجميع الفقراء. يجب الترويج لإصدار سندات الملكية (التملك) وإضفاء الطابع الرسمي على حياة الأراضي الفردية فقط لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأراضي وحياتها لصالح الفقراء، ويجب أن يستند إلى تحليل شامل قائم على السياق للأثار المترتبة على الفقراء (على سبيل المثال، قد لا يمنح التملك الناس الأمن والحيارة المتوقعة أو فوائد الإنتاج).
- الدعوة لإصلاح الأراضي في المناطق الحضرية والصناعية دون المساس بحقوق الفقراء في الأراضي أو سبل عيشهم المستدامة. على سبيل المثال، التأكد من أن الأشخاص المختلفين الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بإصلاحات الأراضي المحتملة على دراية بحقوقهم وقادرين على المشاركة في عمليات صنع القرار التي قد تؤثر على حقوقهم في الأراضي، وذلك باستخدام مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.
- تعزيز الممارسات الجيدة والعناصر التي تضمن الوصول والأمان والحيارة لصالح الفقراء في إدارة الأراضي العرفية. على سبيل المثال، العمل مع أفراد المجتمع لفهم ممارسات الأراضي العرفية، ودعم مشروعاتهم في القرارات التي تؤثر على حقوقهم (من خلال الاعتراف بمبادئ الإدماج والمشاركة واحترام حقوق الإنسان).

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



مثال على الممارسات الجيدة

الحصاد المائي ولجان الحماية المجتمعية

يعاني قطاع غزة من أزمة كبيرة في توفير المياه، وفي السنوات الأخيرة كان هناك تحذيرات متتالية من خطورة الأمر وأثر ذلك على النظام البيئي ككل وعلى السكان في قطاع غزة. ويعد المزارعون من أكثر الفئات تضرراً من هذه الأزمة بسبب حاجتهم المستمرة لتوفير كميات كبيرة من المياه لري مزارعهم وحيواناتهم، وارتفاع تكلفة ذلك عليهم بشكل متزايد في السنوات الأخيرة.

ورغم اهتمام الكثير من المؤسسات بالعمل على إيجاد حلول سريعة و/أو مستدامة لهذه القضية؛ إلا أن جمعية التنمية الزراعية رأت أن تبدأ وبشكل منهجي مع المزارعين أنفسهم ومن ثم إشراك المؤسسات والجهات الفاعلة وذات العلاقة. وبعد سلسلة طويلة من النقاشات والعمل المشترك، ونتيجة لاتباع منهجية واضحة، فقد توصلت الجمعية لتنفيذ مشروع الحصاد المائي والذي يركز على جمع مياه الأمطار والاستفادة منها بأفضل شكل ممكن.

وقد اهتمت الجمعية بشكل واضح باتباع منهجية تقليل آثار المخاطر المبنية على المشاركة المجتمعية "CBDRR" وهي منهجية لتقليل أخطار الكوارث عبر الاعتماد بشكل أساسي على المكونات المجتمعية وإشراك المجتمعات المهتدة والمتضررة أو المعرضة للمخاطر في كافة مراحل العمليات الخاصة بتحديد المخاطر وتطوير الحلول وتنفيذها وتقييمها والتعلم منها. وهي لا تهدف فقط لحل المشكلات الطارئة بل أيضاً لخلق مجتمعات ذات صلابة عالية وقدرة أكبر على الصمود والتعامل مع المخاطر والتحديات. وقد نتج عن هذا التدخل أن قامت الجمعية بتشكيل لجان الحماية المجتمعية وهي لجان من أفراد ممثلين للمجتمعات المستهدفة تشمل المزارعين ووجهاء العائلات والشخصيات النافذة والمختصين في قضايا متعددة إضافة إلى ممثلين عن البلديات والجهات الفاعلة. وكان من أهم النجاحات هو استمرارية هذه اللجان وعدم ارتباطها فقط بمشروع الحصاد المائي؛ بل استمرار وجودها بشكل مستدام للمساهمة والمشاركة في تحديد احتياجات مجتمعاتهم وتوجيه المؤسسات الأهلية والحكومية نحو أولوياتهم وطرق التدخل وآليات الاستجابة للمخاطر.

إضافة لذلك؛ قدمت الجمعية تدريبات متنوعة للمزارعين المستهدفين لبناء قدراتهم في مجالات الحصاد المائي وتزويدهم بالاحتياجات المطلوبة لذلك، عدا عن توعيتهم بحقوقهم وكيفية المطالبة بها، ومساعدتهم عبر أنشطة الضغط والمناصرة للتعبير عن قضاياهم. فمثلاً قامت الجمعية بتطوير دليل عن حقوق المزارعين، كما سهلت تنفيذ لقاءات مساءلة وحوار سياسات بين المزارعين ووزارة الزراعة والجهات المسؤولة.

عوامل النجاح

- مأسسة التدخل من خلال اتباع منهجية تقليل مخاطر الكوارث المبنية على المشاركة المجتمعية وبناء خرائط للمخاطر يتم تحديثها بشكل سنوي لبناء تدخلات المؤسسة حسب هذه الخرائط.
- تكوين شراكات قوية مع المجتمعات المستهدفة وبناء قدراتهم عبر التدريب وتطوير لجان الحماية من أفراد المجتمعات المستهدفة أنفسهم لتكون درع للمجتمعات المستهدفة ولأعب رئيسي في قيادة تحديد الاحتياجات واختيار الأولويات لأي تدخلات في تلك المناطق.
- دراسة وتحليل المشكلة من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة والعمل على خلق حلول مستدامة لأزمة مستمرة مثل أزمة المياه عبر الاعتماد على مصادر متجددة مثل مياه الأمطار.

3.5 الاستجابة الإنسانية والانتعاش لبناء القدرة على الصمود

لماذا هو مهم؟

إن الكوارث والأزمات التي يعيشها العالم في ازدياد. وفي قطاع غزة تتضاعف هذه الأزمات بسبب الحصار الإسرائيلي الممتد منذ 2006 والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع مثل العدوان في الأعوام 2008 و 2012 و 2014، عدا عن الأزمات المركبة التي نتجت عن ذلك كله. ولعل أبرز هذه الأزمات مستويات البطالة العالية التي زادت عن 50٪، ونسبة الفقر التي تجاوزت 70٪ ونسبة السكان الذي أصبحوا معتمدين على الإعانات الخارجية.

عالمياً أدى تزايد حجم ونطاق الأزمات والكوارث الممتدة والتفاعل بين التحديات العالمية الجديدة، مثل: ندرة المياه وتغير المناخ وتقلب أسعار الغذاء وتفشي الأمراض والتحضر السريع، إلى عجز عالمي في القدرات التشغيلية والمالية للحكومات والمنظمات الإنسانية للاستجابة.

تشكل النساء والأطفال أكثر من 75٪ من أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

أما محلياً فقد أدى إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية مركبة تجاوز أثرها الحدود البيئية إلى التأثير على الناس أنفسهم وتشكيل خطر محقق، فمثلاً بلغت أشارت الإحصاءات إلى أن المياه المتوفرة للشرب ملوثة بنسبة 96٪.

وهذا هو السبب وراء عدم حاجتنا إلى العمل فقط لمساعدة المجتمعات على الاستجابة والتعافي من الكوارث والصراعات، ولكن الأهم من ذلك العمل أيضاً على بناء قدرة الأفراد على الصمود حتى يكونوا أكثر قدرة على الحد من المخاطر والتكيف والاستعداد على المدى الطويل. ولذلك لا يمكن النظر إلى الاستجابة الإنسانية والانتعاش على أنهما منفصلان عن بناء القدرة على الصمود، فنحن نحتاج طوال دورة إدارة الكوارث إلى تمهيد الطريق لبناء القدرة على الصمود أو "إعادة البناء بشكل أفضل" بحيث نعزز اعتماد المجتمعات على أنفسها ومواردها وتجنب تقويض صمود الناس من خلال مثلًا خلق الاعتماد على المساعدات أو تقويض الاقتصاد المحلي.

ويوفر الاضطراب والتعطيل الذي تسببه الأزمات الإنسانية فرصة لتحفيز التحول الاجتماعي ومعالجة أوجه عدم المساواة التي قد تكون حرمت الناس من حقوقهم في الماضي، وذلك لأنه بعد الأزمة غالباً ما تكون الحكومات (وكذلك المجتمعات) أكثر انفتاحاً على الأفكار والتغييرات في السياسة والممارسة لتعزيز بناء القدرة على الصمود. وهذا يؤكد أهمية ضمان سير العمل الإنساني جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات طويلة الأمد من أجل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف وبناء القدرة على الصمود.

الصراع / النزاع وبناء القدرة على الصمود

إن الطبيعة المتغيرة للحرب/ القتال التي يتم فيها استهداف المدنيين بشكل متزايد، وحيث تكون الصراعات طويلة الأمد أو غير محلولة، وحيث لا تزال النساء مستبعدة من المشاركة في عملية السلام، هذا كله يعني أن عملنا يحتاج إلى أن يكون أبعـد وأعمق ١٩. وفي الواقع الفلسطيني؛ فإن النساء والفتيات هن الأكثر عرضة وهشاشة لنتائج الحرب المباشرة مثل أعداد النساء والفتيات اللواتي قتلن أو أصبن جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، أو نتائجها غير المباشرة مثل اضطراهن لإعالة أسرهن بعد وفاة أزواجهن أو آبائهن، أو حرمانهن من التعليم والفرص لعدم توفر الأموال أو قدرة الأهل على ذلك. وهذا يتطلب منا معالجة كل من الاحتياجات الفورية للأشخاص المتضررين، ولاسيما النساء، وتحليل الأسباب الكامنة وراء الصراع، وبذل جهود لمعالجة هذه الاحتياجات من خلال الاعتراف بالدور المحوري الذي تلعبه النساء في بناء قدرة الناس على الصمود وحل النزاعات وبناء السلام.

وأحد الأمثلة على دعم صمود النساء في قطاع غزة مع النساء هو غزة. فبحلول عام 2015 خلفت الحرب 2014 الإسرائيلية أكثر من 2000 قتيل وتشريد 100.000 من سكان غزة. وكاستجابة للنزاع الذي طال أمده والأزمة الإنسانية المستمرة، بدأت منظمة أكشن أيد برنامج طوارئ مع الشركاء المحليين في غزة. وبالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين من النزاع، قدمت المنظمة أيضاً الدعم الاقتصادي من خلال خلق فرص لكسب العيش لبعض الأشخاص الأكثر تضرراً وتأثراً في المجتمعات المهمشة والفقيرة للغاية، وخاصة النساء، وبالتالي دعم بناء القدرة على الصمود.

منهج العمل

لا يقتصر عمل المنظمات الأهلية في العمل الإنساني فقط على إنقاذ الأرواح وتوفير الاحتياجات والخدمات الأساسية وحماية حقوق الأشخاص فقط، بل من المفترض أن يهدف إلى بناء قدرة الأفراد على الصمود على المدى الطويل من خلال البرامج العملية المنفذة على الأرض، والتأثير على السياسات من خلال القيام بحملات ضغط على الجهات الفاعلة. ويدعم ذلك الدراسات والإحصاءات التي تؤكد الدور الفاعل والمهم للمنظمات الأهلية في دعم صمود الفئات المختلفة وزيادة قدرتها على التحمل أو التكيف مع الأوضاع الإنسانية التي تعرض لها قطاع غزة في الأعوام الماضية.

نحن نضمن نقل السلطة إلى القيادات النسائية، بحيث يكون لدى النساء المساحة والقدرة لقيادة عمليات التغيير، وتحدي القيود المفروضة على إمكاناتهن.

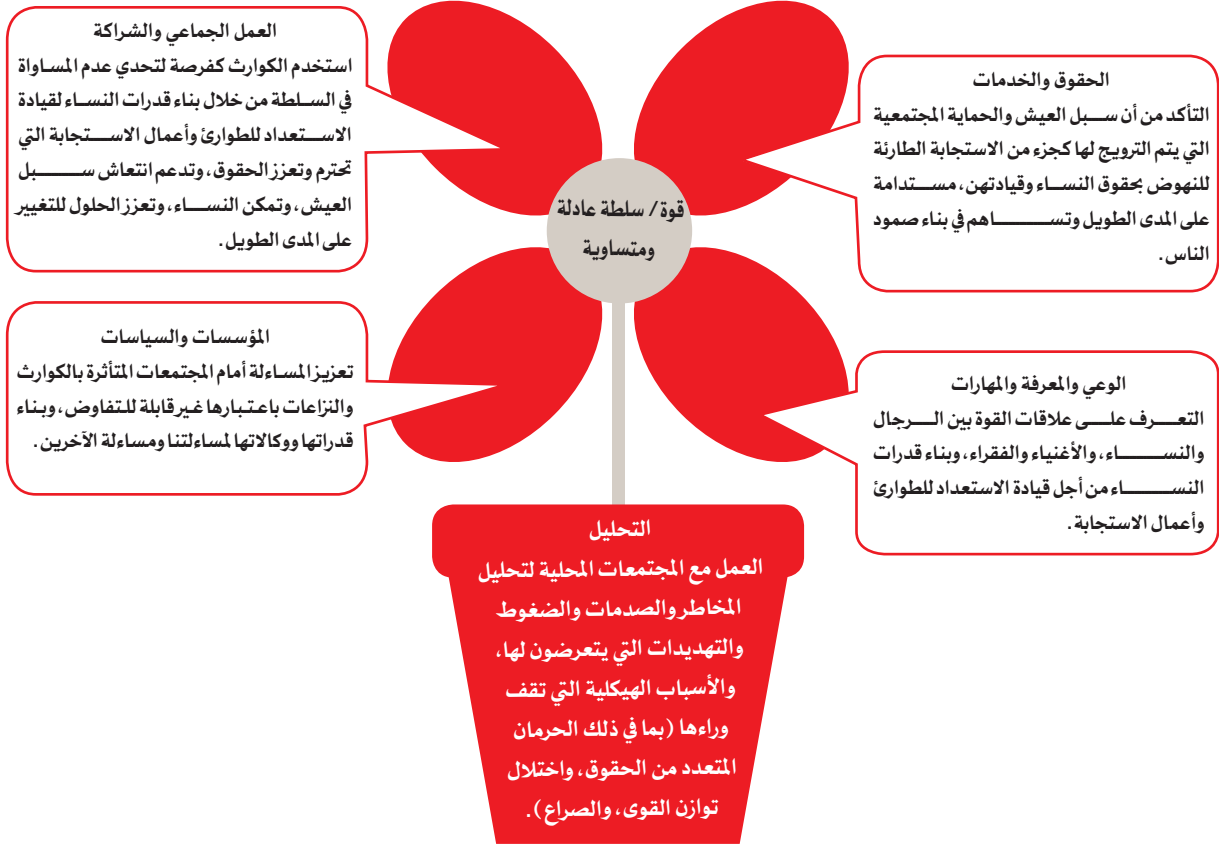
مبادئ البرامج الرئيسية للاستجابة الإنسانية من أجل بناء القدرة على الصمود

- دعم القدرة الفعالة والنشطة للأشخاص المهمشين والفقراء، وبناء وعيهم حول الحقوق. على سبيل المثال، العمل مع المجتمعات المتضررة لفهم نقاط ضعفهم وقدراتهم من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود على المدى الطويل.
- تحليل ومواجهة القوة غير المتكافئة وغير المتساوية. على سبيل المثال، القيام بتحليل وفهم تأثير علاقات القوة غير المتكافئة داخل المجموعات المهمشة، وبينهم وبين الجهات الفاعلة / الجهات المسؤولة الأخرى.
- النهوض بحقوق النساء وتعزيزها. على سبيل المثال، ربط النساء اللاتي يعشن في فقر ومنظماتهن بالآخرين لضمان حمايتهن كمقدمة لبناء التضامن وتعزيز حركة التغيير.
- بناء الشراكات. تحديد الشركاء الاستراتيجيين الذين يمكنهم دعمنا في كل من تقديم برامج استجابة للطوارئ لدينا وكذلك ربط الاستجابة بالانتعاش وبرامج بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.
- تحمل المسؤولية والشفافية. على سبيل المثال، استخدام نظام المساءلة الخاص بنا كمثال لتعزيز قدرة الناس على مساءلة حكوماتهم فيما يخص المسؤوليات المنوطة بهم.
- رصد وتقييم وتقديم أدلة حول تأثيرنا. على سبيل المثال، امتلاك بيانات أساسية موثوقة تمكننا من قياس التغيير، وإظهار نتائج وتأثير استجابتنا الإنسانية، وعملنا المتعلق بالتعافي وبناء القدرة على الصمود. وينطبق هذا سواء كنا نعمل في برنامج حقوق محلي أو على المستويين الوطني والدولي.
- أن تكون موجهة نحو الحلول، وتعزيز البدائل الموثوقة والمستمدة. على سبيل المثال، القيام بربط عملنا في حالات الطوارئ بالحماية المجتمعية وعمل سبل العيش المستدام من أجل تعزيز برامج بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

القيادة النسائية

غالباً ما تكون النساء الأكثر تضرراً في حالات الطوارئ، وكذلك المستجيبات الأوائل. على المنظمات الأهلية العمل على تحويل السلطة إلى القيادات النسائية من أجل معالجة اختلالات القوة الموجودة على جميع المستويات مع التركيز على برامج حقوق النساء، بما في ذلك برامج الحماية، بحيث تتاح للنساء المساحة والقدرة على قيادة عمليات التغيير وتحدي القيود المفروضة على إمكاناتهن. من خلال تعزيز حقوق النساء باعتبارها غير قابلة للتفاوض في حالات الطوارئ، والبناء على القدرات الحالية للنساء من أجل تولي زمام القيادة، وتيسير آليات الحماية المجتمعية التي تقودها النساء.

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



مثال على الممارسات الجيدة

التدخل أثناء جائحة الكورونا لتوفير الرعاية الأولية وخدمات التغذية

مع اكتشاف أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في قطاع غزة في شهر مارس 2020 وبسبب تعطل الخدمات الصحية الأولية وخاصة في المناطق النائية بعد إجراءات الإغلاق الشامل وقصر خدمات الرعاية الصحية الأولية للطوارئ فقط؛ أطلقت جمعية الهلال الأحمر بغزة مع مؤسستين أخريين مشروعاً للاستجابة الطارئة لتغطية العجز الناجم. ومن أصل 23 منطقة نائية يستهدفها المشروع؛ قامت جمعية الهلال الأحمر بغزة بتغطية 9 مناطق نائية ومهمشة عبر توفير خدمات الرعاية الصحية والتغذوية والتي تستهدف المواليد والأطفال حتى سن 5 سنوات والسيدات في العمر الإنجابي من سن 14 إلى 59 سنة.

المشروع الذي قدم خدمات التقييم الصحي والتغذوي للأطفال والنساء واكتشاف وجود سوء تغذية وأمراض الطفولة مثل الالتهابات ومشاكل التغذية؛ جاء بناءً على تحديد احتياجات مسبق تم عمله من خلال قطاع الصحة إضافة إلى تحديد الاحتياجات المشترك الذي قامت به المؤسسات الشريكة.

وقد نجحت الجمعية في بناء شراكات قوية مع المجتمعات المستهدفة من خلال التشبيك والتنسيق المبكر مع المؤسسات القاعدية في تلك المناطق؛ التي دعمت المشروع عبر استضافة طواقم المشروع لتقديم الخدمات من خلال مرافقها في المناطق النائية، وهو ما سهل وصول الخدمة للمستفيدين بما فيهم أولئك الذين لم يستطيعوا الوصول لمثل تلك الخدمات حتى قبل الجائحة. وعلى صعيد التعاون الداخلي بين الشركاء؛ فقد اعتمدت المؤسسات الشريكة على تبادل الخبرات من خلال تدريب إحدى المؤسسات لباقي فرق التدخل في مجالات تغذية الأطفال، كما كان هناك اجتماعات شهرية للتنسيق بين فرق التدخل ورصد التقدم ونقاش التحديات الطارئة وآليات التعامل معها.

ورغم الاهتمام بتقديم الخدمات المتنوعة؛ إلا أن الجمعية وشركاءها لم يهملوا أهمية التوعية وبناء قدرات المستفيدين لخلق أثر مستدام. وفي هذا الصدد؛ نشرت الجمعية وشركاؤها مواد توعوية مطبوعة وحلقات إذاعية عن صحة الطفل والحمل والولادة وأرذفتها بلقاءات توعوية للنساء (حينما سمحت الأوضاع) للحديث عن مشاكل التغذية والصحة العامة. ومن جانب آخر؛ فقد تعاونت المؤسسات الشريكة على إعداد وتطوير أوراق حقائق لتبسيط الضوء على الأوضاع والاحتياجات الصحية في المناطق النائية وكيفية الاستجابة لها.

عوامل النجاح:

- مبني على الحاجة؛ جاء المشروع مباشرة بعد تقليص خدمات مراكز الرعاية التابعة للوكالة والحكومة بسبب إجراءات الإغلاق لكورونا، لهذا كان المشروع يغطي احتياجات الفئات المستهدفة حيث يحصلون على الكشف والعلاج والفيتامينات مجاناً إضافة للمضادات الحيوية.
- الشفافية ومشاركة المعلومات: بدأ المشروع بجلسات مع المستفيدين للإعلان عن المشروع وكيفية الاستفادة من خدماته؛ إضافة إلى توضيح آليات الحصول على المعلومات وكيفية تقديم الشكاوى مع تخصيص صندوق للشكاوى في كل نقطة من نقاط التدخل طوال فترة العمل.

3.6 المساءلة والحوكمة الشاملة لبناء القدرة على الصمود

لماذا هو مهم؟

نتيجة لعدم المساواة وغياب الشفافية، لا تزال الحوكمة القائمة في العديد من البلدان قاصرة عن معالجة تحديات أولئك المعرضين للخطر، بدايةً من توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي إلى الحد الفعال وإدارة المخاطر والصدمات والضغوط والتهديدات. ويحدث هذا الأمر على خلفية عالمية تتمثل في تراجع دور الدولة مع انخفاض المساءلة أمام المواطنين وضعف دورها في حماية حقوق الإنسان. ومع ذلك، تظل الحوكمة الفعالة الآلية الأساسية لتحسين تقديم الخدمات وبناء القدرة على الصمود.

وتتم الحوكمة الرشيدة لبناء القدرة على الصمود عندما تعمل حكومة قادرة وخاضعة للمساءلة وشفافة وشاملة ومتجاوبة جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المهمشة من أجل خلق بيئة مواتية لتحسين قدرة المجتمع على الاستعداد والاستجابة لمجموعة من المخاطر والصدمات والضغوط والتهديدات. كما وتتأثر (إيجاباً أو سلباً) بعوامل تشمل آليات الحكم غير الرسمية مثل: هياكل السلطة، والمعايير الثقافية والدينية، والأيديولوجيات السياسية، والتي يمكن أن تكون أيضاً عوامل خطر في حد ذاتها.

ما الحوكمة؟

هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. وهي تشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر المواطنون والمجموعات من خلالها عن مصطلحاتهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويفنون بالتزاماتهم، ويتوسطون في خلافاتهم.

ونظراً لأن سياق الحوكمة يحدد كيفية وصول الأشخاص إلى الموارد، والخدمات الأساسية، والمهارات، والتكنولوجيا، وما إلى ذلك من أجل بناء قدرتهم على الصمود،

تحتاج المنظمات العاملة في المجال إلى فهمها. وهذا يشمل فهم الأدوار التي تلعبها المؤسسات الحكومية والأفراد داخل المجتمع وخارجه، ومعرفة كيفية تفاعلها مع جميع قطاعات السكان وخاصة مع الفئات الضعيفة، وتحديد العوائق والقيود التي تعرقل الحوكمة الخاضعة للمساءلة والشاملة، وبناء العمل الجماعي من قبل المجتمع المدني للعمل مع المؤسسات الحكومية، والدعوة لإحداث التغييرات المطلوبة. ويمكن أن يساعدنا فهم ذلك في التخطيط والتنفيذ للبرامج التي تبني القدرة على الصمود على المدى الطويل، والتي لها تأثير على نطاق واسع.

يتعلق نهج بناء الصمود بشكل أساسي ببناء قدرة الأفراد على الصمود من خلال الدفاع عن الحوكمة المرتكزة على الحقوق والتي تتمحور حول الناس، وذلك بناءً على سيادة القانون ومستندة على المساواة والعدالة والإنصاف. وهذا هو أساس النهج القائم على الحقوق، حيث ترتبط الحقوق والحوكمة مع بعضها البعض ارتباطاً وثيقاً، فكلاهما أساسيان لبناء القدرة على الصمود.

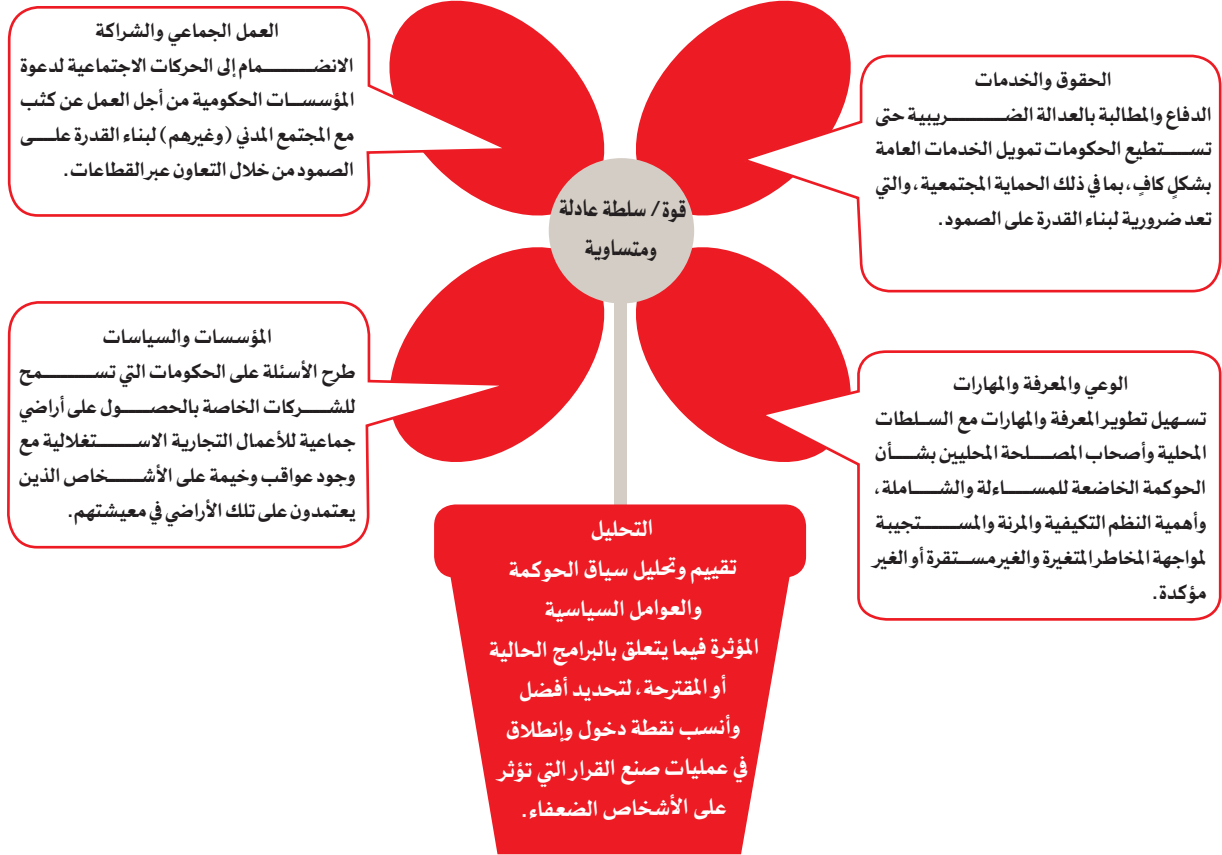
إن نهجنا الشامل يتمثل في التمكين والنضال والتضامن مع الجماعات الضعيفة، حيث يتمكن المواطنون من طرح الأسئلة، والسعي إلى المساءلة، والمشاركة في عمليات الحكم وتحدي الوضع الراهن خلال عملية بناء القدرة على الصمود (لأنفسهم والمجتمع وأنظمة الحكم). ويعمل الأشخاص المخولون ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بمثابة ثقل موازن لآليات الحوكمة الوطنية والدولية غير الديمقراطية. كما أنها تساعد على خلق بيئة ممكنة وداعمة لسياسات مواتية حيث يمكن للناس، وخاصة النساء والرجال الفقراء والمهمشون، السعي إلى المساءلة والمطالبة بحقوقهم والمشاركة في عمليات الحكم والحوكمة.

يعمل الأشخاص —خاص المخولون
ومنظمات المجتمع المدني والحركات
الاجتماعية بمثابة ثقل موازن
لآليات الحوكمة الوطنية والدولية
غير الديمقراطية.

مبادئ البرامج الرئيسية للدعوة إلى المساءلة

- معالجة اختلال ميزان القوة بين الأغنياء والفقراء (وبين الجنسين). على سبيل المثال، التأكد من أن هياكل الحوكمة المحلية تسهل مشاركة المجتمع، وأن هناك أنظمة رصد وتقييم تشاركية لتقييم الصمود والتقدم في العمل الحكومي المتعلق ببناء القدرة على الصمود.
- دعم أصحاب الحقوق لفهم أن احتياجاتهم مرتبطة بحقوق محددة. على سبيل المثال، مساعدة المجتمعات على تحديد حقوقهم، واستهداف جهة أو جهات مسؤولة معينة لضمان أعمال تلك الحقوق.
- جعل الحوكمة تتحمل مسؤولية معينة لضمان أعمال تلك الحقوق. على سبيل المثال، العمل مع الحكومة لضمان تخصيص التمويل الكافي لتقديم الخدمات، وأن يمتلك الموظفون المؤهلات المناسبة، وأن يخضع السياسيون للمساءلة.
- تنظيم وتعبئة أصحاب الحقوق حتى يتسنى لهم أن يدركوا حقوقهم ويدركوا سبب انتهاك حقوقهم. على سبيل المثال، مساعدة المجتمعات على فهم التشريعات واللوائح والإجراءات ذات الصلة وأهميتها بالنسبة لجوانب حياتهم المختلفة.
- النظر إلى حقوق النساء باعتبارها محورية ومركزية. على سبيل المثال، مواجهة هيمنة الرجال على النساء وعدم المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على الخدمات والموارد والسلطة.

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



بناء القدرة على الصمود الحضري من خلال الحوكمة الخاضعة للمساءلة والشاملة

يتطلب الحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية معالجة أوجه العجز التي تكمن وراء المخاطر. وتعد الحوكمة الرشيدة، التي تعالج عدم كفاية تقديم الخدمات والبطالة والتخطيط الحضري، أمراً حاسماً في تحسين الصمود على المدى القصير والطويل. ويجب أن يكون لدى الناس بنية تحتية وخدمات موثوقة ومصانة بشكل جيد، والتي تحميهم وتعزز قدرتهم على التعامل مع الكوارث والتعافي منها، ويجب أيضاً مساءلة الحكومات من خلال هياكل حوكمة شفافة وسريعة الاستجابة وشاملة.

ويعد هذا الأمر أساسياً في السياق الفلسطيني كونه يساهم في بناء الدولة الفلسطينية ويحرص على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. ورغم التحديات الكثيرة في قضايا البنى التحتية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني وقلة وضعف الموارد، إلا أن هذا كله لا يقلل من أهمية هذا المحور بل يعززها.

وتشمل الاستراتيجيات والإجراءات الأساسية لبناء القدرة على الصمود في السياقات الحضرية ما يلي:
تمكين المجتمعات من تحديد المخاطر وتقليلها وإدارتها. تتطلب معالجة المخاطر على مستوى المجتمع تمكين المجتمعات من تحديد المخاطر الحالية والجديدة ودوافع المخاطر، وكذلك مساعدتهم على التعرف على قدرتهم على الحد من تعرضهم لها. دعم الحكومات للحد من المخاطر. تقع على عاتق الحكومات مسؤولية توفير الخدمات والبنية التحتية، ودعم وحماية الضعفاء، وبناء القدرة على الصمود. ولكن الحكومات المحلية على وجه الخصوص غالباً ما تكون لديها موارد بشرية ومالية وتقنية محدودة. ويتطلب بناء القدرة على الصمود بناء قدرة الحكومات، وخاصة الحكومات المحلية، على تحديد ومعالجة دوافع المخاطر على المدى الطويل والقصير.

- تعزيز التخطيط الحضري والأطر التنظيمية. يمكن أن يساهم تعزيز التخطيط الحضري والتخطيط لاستخدام الأراضي وإنفاذ معايير البناء المناسبة بشكل كبير في بناء القدرة على الصمود عن طريق الحد من التعرض للمخاطر، ومنع الاستيطان والتنمية في المناطق الخطرة. يجب أن تكون هذه العمليات مصحوبة بجهود لتعزيز مساءلة المؤسسات الحكومية والمستثمرين العقاريين من القطاع الخاص.
- تسهيل الحوار والتعاون للحد من المخاطر. إن تعزيز العلاقات الإنتاجية بين السلطات المحلية والفئات الضعيفة والقطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية يمكن أن يدعم الحد من المخاطر على الفور وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل، خاصةً عندما تكون القدرات الحكومية ضعيفة.
- تعزيز السلامة الحضرية والحق في السلامة. إن العمل مع النساء والفتيات والفتيان لتحديد المناطق غير الآمنة في مجتمعاتهم حيث يكونون أكثر عرضة للمخاطر، وكيف يمكن جعل الأماكن العامة (والخاصة) أكثر أماناً للنساء هو جانب مهم لبناء القدرة على الصمود. وينبغي دمج هذه العمليات مع الجهود الأوسع لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل: الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وكذلك التخطيط الحضري.

تطبيق وتنفيذ إطار عمل بناء القدرة على الصمود



يعتمد المواطنين في قطاع غزة البالغ عددهم 2 مليون نسمة على البلديات كمصدر رئيسي للخدمات، إذ تقدم البلديات البالغ عددها 25 بلدية حوالي 30 خدمة مختلفة أهمها المياه والصرف الصحي والنظافة، غير أن هذه البلديات تعاني من محدودية في الخدمات لأسباب تتعلق بالتمويل ولأسباب أخرى تتعلق بانخفاض مستويات النزاهة والشفافية والمساءلة التي تؤثر بالضرورة على جودة الخدمات وتحد من إشراك المواطنين في تصميم وتقييم الخدمات.

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان (منظمة محلية) رصد المشكلة وقرر العمل على رفع مستويات المساءلة والشفافية والنزاهة في الهيئات المحلية، من خلال العمل على استهداف الهيئات المحلية منذ انطلاقه في العام 2000 ولأهمية هذا التدخل وللحفاظ على استمراريته صُمم الهدف الثالث في الخطة الاستراتيجية حول تعزيز النزاهة والشفافية في الهيئات المحلية وأضيف كهدف منفصل من العام 2011 حيث تم استهداف ما يقارب من 10 بلديات إلى اليوم في عملية مستمرة تقوم المؤسسة من خلالها باستهداف بلدية أو بلديتين سنوياً.

تحديد الاحتياجات وتحليل المخاطر للتدخل مع الهيئات المحلية يتم من خلال تصميم الخطة الاستراتيجية والتي تتضمن وثيقة تحليل المخاطر والتي يتم إعدادها كل ثلاث سنوات ويتم مراجعتها وتقييمها كل عام بناء على نقاشات واسعة مع المواطنين والمنظمات الشريكة.

التدخل يعتبر متكاملًا ومبنيًا على المعرفة، فمن خلال وحدة الرصد والدراسات يتم إجراء دراسة تقييمية للبلدية لتحديد مستوى الاستجابة والالتزام بمبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة، إضافة إلى تحديد نقاط القوة والضعف لدى كل بلدية، وعليه يتم تحديد احتياجات البلدية التي بناء عليها يتم تصميم وتنفيذ خطة التدخل.

في خطة التدخل يتم العمل على النقاط التي تحتاجها البلدية من أجل الوصول إلى نظام نزاهة شبه متكامل، ثم تتولى وحدة رفع الوعي والتمكين والتواصل المجتمعي استكمال التنفيذ من خلال تقديم الدعم التقني والمتمثل في تدريب كل الطواقم والمستويات الإدارية في البلدية إلى جانب تطوير عدد من الأدلة مثل " دليل منع تضارب المصالح، دليل تلقي الهدايا، مدونات السلوك وغيرها" إضافة إلى تطوير الموازنات المستجيبة للمواطن، قبل الانطلاق إلى مرحلة الضغط والمناصرة التي تعتبر الأهم من أجل دفع البلديات المستهدفة إلى بناء نظام أقرب إلى النزاهة ومستجيب للمواطن والتي تقودها أمان من خلال الشراكة مع

أكثر من 60 منظمة محلية ومن خلال ائتلاف الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، وباستخدام العشرات من الأدوات الرقمية والذكية والمذكرات والعرائض.

النتائج على اختلاف أحجام ومستويات البلديات كانت ملفتة وكبيرة من حيث تحسن مستوى الخدمات وزيادة مستوى الرضى لدى المواطنين من خلال اشراكهم في تصميم وتقييم الخدمات، كما تم تطوير العديد من الأدوات بالتعاون مع البلديات مثل لجان المساءلة المحلية وبطاقة رأي المواطن والتطبيقات الالكترونية وغيرها، كما حصلت البلديات التي استفادت من البرنامج على تصنيفات أعلى لدى صندوق تطوير واقراض البلديات ما ساعدها في الحصول على فرص تمويل أكبر حسنت من خلالها خدماتها للمواطنين.

عوامل النجاح:

التحليل التشاركي الشامل: يقوم البرنامج بالأساس على النهج التشاركي، فكل بلدية تشارك بشكل تام في كل عملية يقوم بها ائتلاف أمان، إضافة إلى استخدام النهج الشمولي الذي ساعد البلديات في الانطلاق من مرحلة التقييم وتحديد الاحتياج إلى مرحلة بناء نظام نزيه.

الوصول إلى الموارد والمعلومات: سعى البرنامج منذ البداية إلى فتح الأبواب أمام المواطنين من أجل الوصول إلى البيانات الإدارية والمالية والتي حققت في النهاية تحسنا كبيرا في خدمات الجمهور.

الشراكات الممتدة وحسن التنسيق: عملت المؤسسة على التنسيق مع عدد كبير من المنظمات المحلية إلى جانب صندوق إقراض البلديات وبالتالي ضاعفت الجهود وحسنت من وسائل الضغط من أجل دفع البلديات للمضي قدما تجاه تحسين مستويات النزاهة، كما ساعدت الشراكات طويلة الأمد مع البلديات على تقديم نماذج عملية في النزاهة والشفافية والمساءلة.

المساءلة: هي الاستخدام المسؤول للسلطة، ويمكن أن تفهم على أنها التزام من جانب صانعي القرار، أو من لديهم السلطة من أجل محاسبتهم على استخدام سلطتهم. وعادةً ما يُنظر إلى المساءلة على أنها تتعلق بالامتثال والاحتساب، أي تعيين مؤشرات الأداء وضمانات ضد الفساد والتفاسد. ولكن المساءلة تتعلق في الأساس بتغيير ميزان القوى. فمن خلال رفع أصواتهم وممارسة حقوقهم، يمكن للناس أن يطالبوا بحكمٍ عادل ومسؤول.

الزراعة البيئية: هي تطبيق المفاهيم والمبادئ الأيكولوجية لتصميم وإدارة النظم البيئية الزراعية المستدامة، وتستند ممارساتها على تعزيز الموائل / المواطن، سواءً فوق الأرض أو في التربة. تعمل الزراعة الأيكولوجية على بناء الصحة والصمود في وظائف النظام البيئي، مع تقليل الاعتماد على المدخلات الخارجية مثل: مبيدات الآفات الكيماوية الاصطناعية، والأسمدة، والوقود الأحفوري التي تحتوي على طاقة عالية وتكاليف بيئية وصحية.

القدرات: هي مزيج من جميع نقاط القوة والخصائص والموارد المتاحة داخل المجتمع أو الفئات المجتمعية أو المنظمة التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وقد تشمل القدرات البنية التحتية والوسائل المادية، والمؤسسات، وقدرات التكيف المجتمعي، وكذلك المعرفة البشرية، والمهارات والمميزات الجماعية كالعلاقات الاجتماعية والقيادة والإدارة.

تغير المناخ: التغير في المناخ يستمر لعقودٍ أو أكثر، وهو ناجمٌ عن النشاط الطبيعي أو البشري.

التكيف مع تغير المناخ: هو التكيف في النظم الطبيعية أو البشرية استجابةً للمنبهات المناخية الفعلية أو المتوقعة أو تأثيرها، مما يؤدي إلى تخفيف الضرر أو استغلال الفرص المفيدة.

آثار تغير المناخ: تحدث التغيرات في المناخ نتيجةً لانبعاثات غازات الدفيئة/ الاحتباس الحراري المفرطة، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة في البر والبحر، وارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي، وأنماط هطول الأمطار المتغيرة وغير المنتظمة.

الزراعة المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ (CRSA): تعتمد الزراعة المستدامة القادرة على التكيف مع المناخ على مفاهيم وممارسات الزراعة المستدامة. إنه جهدٌ لدمج التحديات الجديدة التي يفرضها تغير المناخ وآثاره على حياة الفقراء في عملنا المتعلق بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي.

الحد من مخاطر الكوارث (DRR): هو مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث من خلال الجهود المنتظمة لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك الحد من التعرض للمخاطر، وتقليل ضعف وهشاشة الأشخاص والممتلكات، والإدارة الحكيمة للأراضي والبيئة، وتحسين التأهب والاستعداد للأحداث السلبية.

الكوارث: هي اضطراب خطير في عمل المجتمع أو الفئات المجتمعية ينطوي على خسائر وتأثيرات بشرية أو مادية أو اقتصادية أو بيئية واسعة النطاق، تتجاوز قدرة المجتمع أو الفئات المجتمعية المتضررة على التعامل مع مواردهم الخاصة.

الاستدامة الإيكولوجية / البيئية: هي الاعتقاد بأن جميع البشر يجب أن يستخدموا الموارد الطبيعية بحكمة وكفاءة حتى لا تستنفد أو تستنزف.

الحوكمة: هي ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. وهي تتألف من آليات وعمليات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويفنون بالتزاماتهم، ويتوسطون في خلافاتهم.

المخاطر: هي ظاهرة خطيرة، أو مادة، أو نشاط، أو حالة بشرية قد تتسبب في خسائر في الأرواح، أو إصابات أو آثار صحية أخرى، أو تلف الممتلكات، أو فقدان سبل العيش والخدمات، أو اضطراب اجتماعي واقتصادي، أو ضرر بيئي. ويمكن أن تكون المخاطر بطيئة الظهور (مثل: حالات الجفاف)، أو سريعة البدء والظهور (مثل: الزلازل أو الأعاصير).

التحليل الشامل للمخاطر المتعددة ونقاط الضعف: هو تقييم وتحليل يتم إجراؤهما (غالبًا ما تقودهما المجتمعات المحلية نفسها) لفهم المخاطر والصدمات والضغوط والتهديدات المختلفة التي من المحتمل أن يواجهها المجتمع على المدى القصير إلى المدى الطويل. كما أنها تبحث في الأسباب المباشرة والأساسية لضعف وهشاشة الأشخاص والمجتمعات تجاه هذه الأحداث، وقدرات التأقلم الحالية.

الموارد الطبيعية: هي المواد بأنواعها الموجودة في الطبيعة والتي استخدمها البشر بمرور الوقت من أجل كسب الرزق وسبل العيش والمكاسب الاقتصادية. وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي، والمراعي، والمياه، والتربة، والبذور، والتنوع البيولوجي، والغابات، والمعادن. تدرك منظمة أكشن أيد الترابط بين الموارد الطبيعية، وتفهم أن التأثيرات السلبية على أحد الموارد يمكن أن يكون لها تأثيرات على العديد من الموارد الأخرى.

القوة (المرئية، والمخفية، وغير المرئية): عند تحليل القوة، يجب أن تؤخذ أشكالها ونماذجها المختلفة بعين الاعتبار. فأشكال ونماذج القوة المرئية هي نزاعات على المصالح التي تظهر في الأماكن العامة أو هيئات صنع القرار الرسمية. وتستخدم أشكال ونماذج القوة الخفية من قبل أصحاب المصالح للحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم من خلال خلق المعوقات أمام المشاركة، باستثناء القضايا الرئيسية من الساحة العامة أو السيطرة على "الكواليس" السياسية. أما أشكال ونماذج القوة غير المرئية فتذهب إلى أبعد من الأشكال والنماذج الخفية. وينطوي ذلك على الطرق التي يتم من خلالها إخفاء الوعي بحقوق الفرد ومصالحه من خلال تبني الأيديولوجيات والقيم وأشكال السلوك المسيطرة من قبل المجموعات الضعيفة نسبيًا.

الصمود: هو قدرة الأفراد على التعرف على علاقات القوة الغير عادلة والغير متساوية التي تملي ضعفهم وتحديدها وتحويلها، والتكيف الإيجابي مع الظروف المتغيرة، والتخفيف من الصدمات والضعف والاستعداد لها والتعافي منها بسرعة بحيث يتم ضمان سلامتهم وتمتعهم بحقوق الإنسان.

الصدمات: هي خطر طبيعي أو من صنع الإنسان قد يتسبب عند حدوثه في حدوث خسائر في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى، وتلف الممتلكات، وفقدان سبل العيش والخدمات، والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والأضرار البيئية. ومن الأمثلة على تلك المخاطر الطبيعية حالات الجفاف، والفيضانات، والزلازل، والانفجارات البركانية، والأوبئة، وعواصف الرياح، والأمطار الغزيرة، والانسكابات الكيميائية، والصراعات وغيرها (انظر أيضاً إلى المخاطر).

الحماية المجتمعية (Sp): هي جميع المبادرات العامة والخاصة التي توفر الدخل أو تحويلات الاستهلاك لصالح الفقراء، وتحمي الضعفاء من المخاطر المتعلقة بسبل العيش، وتعزز الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين، وذلك بهدف عام يتمثل في الحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة.

الضغوطات: هي الضغوط السلبية التي تحدث بمرور الوقت والتي تحد من قدرة الفرد أو الأسرة المعيشية أو المجموعة السكانية أو الأصول أو النظام من الوصول إلى كامل إمكاناته. ومن الأمثلة على هذه الضغوطات تغير الموسمية، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة عدد السكان، و / أو الاتجاهات السلبية الأخرى على المدى الطويل.

الضعف والتعرض للمخاطر: هي خصائص وظروف المجتمع أو النظام أو الأصول التي تجعلهم عرضة لآثار المخاطر الضارة أو آثار تغير المناخ أو الصدمات أو الضغوط الأخرى.

حقوق النساء وقيادتهن: حقوق النساء هي مجموعة من الحقوق والاستحقاقات القانونية التي تعترف بأن جميع البشر يولدون متساوين. والهدف منها هو التأكد من أن جميع القوانين والسياسات والممارسات تتماشى مع حقوق الإنسان. وتتطلب القيادة النسائية منا تشجيع المزيد من النساء على أن يصبحن قائدات من خلال دعمهن ليصبحن أكثر إدراكاً لحقوقهن وقدراتهن، وإشراكهن في بناء القدرة على الصمود، وفي التخطيط وعمليات صنع القرار

الهوية: هي مجموعة المظاهر والبادئ والقيم وتفاعلاتها على الأفراد والجماعات والتي تعطي لكل مجتمع خصـوصية وتميزاً ثقافياً عن غيره من المجتمعات.

أداة حارس البوابة: إحدى أدوات التخطيط للضغط والمناصرة، وتستخدم للوصول للأشخاص صناع القرار أو المسؤولين في حالة عدم قدرة الوصول المباشر لهم، حيث يتم تحديد الأشخاص الذين يمكن من خلالهم الوصول إلى صناع القرار وبالتالي التأثير عليهم.

مثال: في حال عدم القدرة على التأثير على وزير الصناعة في قضية ما، يمكن تحديد الأشخاص الذين يمكن الوصول له من خلالهم، مثل مدير مكتبه أو سكرتيره الشخصي وما شابه ذلك. ومن ثم استهداف هؤلاء الأشخاص بأنشطة المناصرة للضغط أو توصيل الرسائل المطلوبة في الحملة.

خريطة الجسم: أداة تشاركية تستخدم للعمل على القضايا الحساسة مثل قضايا حقوق النساء والعنف المبني على النوع الاجتماعي والصحة الإنجابية، وهي باختصار تهدف إلى تشجيع المشاركات على الحديث عن مشاكلهن من خلال التفكير في تأثير القضايا المجتمعية على الجسم والمشاعر. ويتم ذلك من خلال رسم شكل الجسم والنقاش مع المشاركات لمعرفة تأثير القضية محل النقاش على الجسم والمشاعر مثل أثر الإعاقة أو العنف الجسدي وغيرها.


1. جى. ويب (2016) تحويل عدم المساواة بين الجنسين والقوة الاجتماعية في مجال التكيف: التزام منظمة كير وتجاربها. موجز مسودة تعليمية، أبريل 2016. منظمة كير الدولية (CARE): 11.
2. دراسة حالة - مركز شؤون المرأة - غزة - نوفمبر 2020
3. دراسة حالة - مركز العمل التنموي معاً - غزة - نوفمبر 2020
4. الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم - ورقة عمل 13 المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل - عبد القتاح القليلي وأحمد أبو غوش
5. مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينيين - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث / حليلة أبو هنية
7. محمد عابد الجابري، "المسألة الثقافية في الوطن العربي منذ الخمسينات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 346 (2007): ص 14.
8. زينب حسن، "التصوير الشعبي والهوية الوطنية الفلسطينية"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 141 (2005): ص.ص 63-86
9. "الهويات القاتلة" - قراءة في العولمة والانتماء أمين معلوف
10. الهوية الوطنية الفلسطينية: جدل الواقع ومأزق الخطاب - مقارنة نقدية تحليلية - د. كايد شريم
11. مراحل تشكل وعي الهوية عند الفلسطينيين - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث / حليلة أبو هنية
12. الهوية الوطنية الفلسطينية: خصوصية التشكل والإطار الناظم - ورقة عمل 13 - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين بديل - عبد القتاح القليلي وأحمد أبو غوش
13. دراسة حالة - مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي - غزة - نوفمبر 2020
14. المؤتمر العالمي للشعوب حول تغير المناخ وحقوق أمنا الأرض متاح عبر الرابط: (<https://pwccc.wordpress.com/programa/>) سبتمبر، 2016).
15. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 63.
17. أ. كولز، ون. أنش، ون. إكالا (2009) التكيف القائم على النظام الإيكولوجي: استجابة طبيعية لتغير المناخ. اتفاقية التنوع البيولوجي، الفصل 2. الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة. (IUCN)


18. دراسة حالة - جمعية التنمية الزراعية - غزة - نوفمبر 2020
19. "ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 ولماذا هو مهمٌ للغاية اليوم؟" متاح عبر موقع معهد الولايات المتحدة للسلام: http://www.usip.org/gender_peacebuilding/about_UNSCR_1325 (سبتمبر، 2016).
20. دراسة حالة - جمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة - غزة - نوفمبر 2020
21. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 120.
23. م. بيليج (2013) التكيف مع تغير المناخ: بناء القدرة على الصمود نحو التحول. روتليدج. في تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 129.
24. ك. باستور (2020) من الضعف إلى بناء القدرة على الصمود: إطار عمل للتحليل والعمل على بناء قدرة المجتمع على الصمود. نشر الإجراءات العملية. في تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 132.
25. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 120.
26. باستور (2011) في تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 120.
27. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (1997) الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة. مكتب شعبة دعم السياسات والبرامج، UNDP.
29. تيويج. 30: (2009) Twigg
32. صندوق الأمم المتحدة للسكان "UNFPA التحضر" متاح عبر الرابط: <http://www.unfpa.org/urbanization> (9 سبتمبر، 2016).
33. د. بوتس: 2012 ماذا حدث للتحضر السريع في إفريقيا؟ النقاط المضادة. معهد البحوث الأفريقية.
34. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث UNISDR 2012 كيف نجعل المدن أكثر صموداً: كتيب لقيادة الحكومات المحلية. UNISDR
35. أ. هولواي، وف. تشاسي، وجي. دي وال، واس. دريمي، وج. فورتشن، وج. مافاليكا، وم. موروجيلي، وب. بينيسيلا نامبيو، وم. رانديرنا ليونا، وسي. فوجل، وبي. زويج (2013) الاتجاهات الإنسكانية في الجنوب الأفريقي: التحديات والفرص. اللجنة الدائمة الإقليمية المشتركة بين الوكالات، الجنوب الأفريقي (رياسكو). منظمة الأغذية والزراعة (منظمة الفاو).
36. البنك الدولي (World Bank) (2011) تغير المناخ ومخاطر الكوارث والفقراء في المناطق الحضرية: بناء المدن للقدرة على الصمود من أجل عالم متغير. البنك الدولي. World Bank.

37. دراسة حالة – ائتلاف النزاهة والشفافية أمان – غزة – نوفمبر 2020
38. أو. دي شوتر (2011) الزراعة الأيكولوجية والحق في الغذاء. تقرير مقدم إلى الدورة السادسة عشرة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
39. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (2009) UNISDR المصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث (UNISDR).
40. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 168.
41. الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ 2014 (IPCC).
43. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 155.
44. إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث. (2009) UNISDR
45. أشكال القوة/ السطة متوفر Powercube على الرابط: <http://www.powercube.net/analyse-power/forms-of-power/> لطة متوفر Powercube على الرابط: - <http://www.powercube.net/analyse-power/forms-of-power/> (2016)
48. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 161.
49. س. ديفيروكس، ور. ساباتيس- ويلير (2004) الحماية المجتمعية التحويلية. ورقة عمل DS ارقم 232 معهد دراسات التنمية.
50. تيرنبول، وستيرت، وهيليبو (2013): 161.
51. ان. مخيا، وان. كاتشيواي (2013) حقوق النساء والمناهج التدريبية القائمة للنهج القائم على حقوق الإنسان. منظمة أكشن إيد: 25.



شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
Palestinian NGO's Network - PNGO

 082847518

 pngoportal@gmail.com

   PNGO Portal